المبهمات وخصائصها في النحو العربي

الدكتورة/ منيرة محمود الحمد
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب للبنات
الرئاسة العامة لتعليم البنات

مقدمة :

هذا البحث دراسة للمبهمات في النحو العربي وخصائصها. وقد ورد الحديث فيه بصورة رئيسة على :

١ - دراسة المبهمات المتناثرة في كتاب النحو العربي دراسة شاملة، عالجته تحت عنوان واحد، مع محاولة جمع هذه المبهمات والتعرف على خصائصها ومميزاتها، وعرض آراء النحاة المختلفة فيها، وبيان وجه الإبهام فيها.

٢ - تعريف المبهم في اللغة والاصطلاح.

٣ - وردت المبهمات في كثير من الموضوعات النحوية، وهي ألفاظ منها الحروف ومنها الأسماء، تتميز بالغموض وعدم الوضوح. لذا احتاجت إلى شيء يوضحها ويزيل إبهامها ويوضح المقصود منها.

٤ - الملاحظ على المبهمات أن معظمها مبني كالحروف، وأسماء الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والضمائر (ضمير الغيبة).

تعريف المبهم في اللغة والاصطلاح:

١ - تعريف المبهم في اللغة[١]:

المبهم في اللغة: اسم مفعول مشتق من مصدر الفعل (أُبهم) (يُبْهَمُ) (إبهاماً)، ويطلق المبهم على كل ما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوساً، وعلى الفهم إن كان معقولاً. ومن هذا المعنى أطلقت البهيمة على كل ما لا نطق له؛ لما له في صوته من الإبهام، ثم خصّ بما عدا السباع والطير، فقال تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾[٢]. ومن هذا المعنى أيضاً قولهم: أبهمت الباب: أي أغلقته إغلاقاً لا يُهتَدى لفتحه.

وقولهم: ليل بهيم على زنة (فعيل) بمعنى (مُفْعَل) بفتح العين: قد أبهم أمره للظلمة. وبمعنى (مفعِل) بكسر العين، أي يبهم ما فيه فلا يدرك.

والبهيم: اللون الذي لا يخالطه غيره من سواد أو غيره، ومنه: فرس بهيم: إذا كان على لون واحد لا يكاد تميزه العين غاية التمييز.

ويقال: حائط مبهم: لا باب فيه، وطريق مبهم: أي خفيّ لا يستبين، ورجل مبهم: أي: مصمت. يقال: ضربه، فوقع مبهما، أي: مغشيّاً عليه لا ينطق ولا يميّز.

ويقال أمر مبهم: لا مأتى له، وذلك إذا كان ملتبساً لا يعرف معناه. ويقال: استبهم عليه الأمر: أي: استغلق، وكذلك: تبهّم: إذا أُرتج عليه، ومنه قوله:

أعييتني كلّ العيا ءفلا أغرَّ ولا بهيم[٣].

ويقال هذا للأمر إذا أشكل ولم تتضح جهته واستقامته ومعرفته.

ومن معاني المادة أيضاً البُهْمة: بضم فسكون، تطلق في أصل الاستعمال على الصخرة، ثم أطلقت على الشجاع لأنه لا يُقدر عليه، ولا يُدرى من أين يُؤتى. قالت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثي الزبير بن العوام:

غدر ابن جرموزٍ بفارس بهمةٍ عنَد اللقاءِ وكان غير معرّد[٤].

وتجمع البهمة على (بُهَم). وتطلق البهمة أيضاً على الجيش.

مما سبق يتضح لنا معنى الإبهام في اللغة، وهو : الغموض والخفاء وعدم الوضوح، والمبهم أيضاً هو: الشيء الغامض الخفيّ الذي لا يتضح معناه، ولا يُدرى كنهه.

٢ - تعريف المبهم في الاصطلاح النحويّ:

لم تستقل المبهمات في النحو العربي بباب خاصّ، ولكن وردت إشارات

إلى بعض الألفاظ أطلق النحاة عليها اسم (مبهمات) وأوردوا من خلال الحديث عنها تعريفاً لها يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام: «وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً. وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم)، وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء»[٥].

ويقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) في معرض حديثه عن ألفاظ العقود وتمييزها:«قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون ثوباً، لما قلت: عندي عشرون وثلاثون، ذكرت عدداً مبهماً، يقع على كلّ معدود. فلمّا قلت: درهماً، عرفت الشيء الذي قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدل على سائره»[٦].

وبعد ذكر أسماء الاستفهام ومعانيها عقب ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله:«فهذه المبنيّات المبهمات إنّما تعرف بأنواعها، وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك)[٧].

ويقول أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في شرحه لكلام سيبويه عن سبب بناء أسماء الإشارة: «قوله- يعني سيبويه- صارت بمنزلة- لا، وفي- فإنّه يعني أنّ هذه المبهمات وإن كانت أسماء، بمنزلة الحروف، في أنها مبنيّة كما أنّ الحروف مبنية»[٨].

ويوضح السهيلي (ت ٥٨١هـ) سبب تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات:«تسميتهم هذه الأسماء مأخوذة من: أبهمت الباب إذا أغلقته، واستبهم عليّ الجواب: أي استغلق، وكذلك هذه الأسماء أنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض فاكتفى بالإشارة اليد، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب»[٩].

وعلل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات تعليلاً آخر، يقول: «ويقال لهذه الأسماء: مبهمات، لأنها تشير بها إلى كلّ ما بحضرتك، وقد

يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب، فلم يدر أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»[١٠].

ويقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في معرض شرحه لأنواع المعارف التي ذكرها ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): «ويعني بالمبهمات: أسماء الإشارة والموصلات. وقد تقدم ذكرها، وإنما سميت مبهمات، وإن كانت معارف، لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسيّة إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها، وكذا الموصلات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب»[١١].

وقريب من هذا تعليل ابن الربيع (ت ٦٨٨هـ) تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات، يقول:«وسُمِّيت مبهمة لوقوعها على كلّ شيء»[١٢].

ويقول ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) في معرض حديثه عن الظروف، وما يصلح منها للنصب على الظرفية:(والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان؛ أحدهما: المبهم: وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه)[١٣].

مما سبق نستخلص أنّ المبهم في المصطلح النحوي: هو لفظ لا يدل مستقلاً على معنى، لذا افتقر دائماً إلى شيء يوضحه، ويبين المقصود منه، ويزيل إبهامه وغموضه.

وقد أطلق النحاة المبهم على نوعين من الأسماء دون غيرها؛ وهما: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ وذلك لوقوعها على كلّ شيء من حيوان أو نبات أو جماد، أو عدم دلالتها على شيء بعينه إلاّ بأمر خارج لفظها. فأسماء الإشارة يشار بها إلى كلّ شيء، فتلتبس على المخاطب، فلا يعرف من المقصود بالإشارة، فكانت مبهمة لذلك، ولزمها البيان. وكذلك الأسماء الموصولة مبهمة لا تدل على معين، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو : مررت بالذي، لم يدّل اسم

الموصول (الذي) على معين، لذا لزمته الصلة التي تلازمه لتوضيح مدلوله، وتبين المراد منه.

والواقع أن المبهم في النحو لا يقتصر على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، فقد وردت إشارات إلى ألفاظ غيرها عدّها النحاة مبهمة، وهي تندرج تحت تعريف المبهم الذي سبق ذكره، وقد أدرك الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) هذا وأطلق مصطلح المبهم على ما ليس بمعلوم من الأسماء. فهذا يضم أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وما أشبهها في افتقاره إلى توضيح وتبيين(١٤).

وقد ورد في كتب النحو ذكر لكثير من الألفاظ التي أطلق النحاة عليها اسم مبهمات، جاءت متفرقة في موضوعات كثيرة منها على سبيل التمثيل: حروف المعاني، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والضمائر، والظروف المبهمة، والمصدر المبهم، والأعداد ومافي حكمها ممّا يحتاج إلى تمييز.

وسأقوم بجمع هذه المبهمات في هذا البحث، مُعرِّفة بها، ومُبيِّنة وجه الإبهام فيها، وذاكرة خصائصها، وموضحة آراء النحاة فيها:

أولاً- حروف المعاني:

وهي قسم من أقسام الكلمة في العربية، والمقصود بها ما كان لها معنى يبرزه وجودها في الجملة، كحروف الجر، وأحرف الاستفهام، وأحرف النفي، وأحرف العطف، وأحرف الجزم، وأحرف النصب، وأحرف الجواب .....وغيرها.

وتنقسم حروف المعاني من حيث العمل قسمين: عامل ومهمل، وتنقسم من حيث الاختصاص ثلاثة أقسام: قسم مختص بالاسم، وآخر مختص بالفعل وثالث مشترك بينهما.

أ - تعريف الحرف:

عرّف سيبويه الحرف بعد ذكره أقسام الكلمة بقوله:«وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ وسوف و واو القسم، ولام الإضافة ونحوها»[١٥].

واختلف النحاة في دلالة الحرف على معنى، هل هي حاصلة في نفسه أو في غيره؟ فالزجاجي (ت ٣٣٧هـ) يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره، فقد عرف الحرف بأنه: ما دلّ على معنى في غيره، نحو:(من) و (إلى) و (ثمّ) وما أشبه ذلك. ثم شرح هذا بقوله:«وشرحه أنّ (من) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها»[١٦]. وكذلك أبو علي الفارسي يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره[١٧].

وكذلك أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره، يقول شارحاً تعريف سيبويه الحرف:«وإن سأل سائل، فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنّما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»[١٨].

وعلّل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دلالة الحرف على معنى في غيره، باحتياجه إلى كلمة أخرى توضح معناه، يقول:«والحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه»[١٩]. وساق مثالاً على ذلك (ما) النافية التي تدل على النفي في قولنا: ما ضرب زيدٌ. ودلالتها على النفي مرتبطة بالجملة الفعلية، ولا يستفاد هذا المعنى دون (ما).

ويؤيد ابن يعيش هذا الرأي أيضاً، وساق مثالاً آخر لدلالة الحرف على معنى في غيره يقول:«ألا تراك إذا قلت: (الغلام) فهم منه المعرفة، ولو قلت:(أل) مفردة

لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره»[٢٠]. ولابن النحاس (ت ٣٣٧هـ) رأي خالف فيه جمهور النحاة في دلالة الحرف على معنى في غيره، فذهب إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه، والمعوّل في فهم معناه هو إدراك المخاطب لموضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ (هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف[٢١]. ويرى ابن أبي الربيع أن الحرف يدل على معنى في الجملة، كالاستفهام عنها في نحو: هل زيد قائم؟

وكنفيها نحو: ما زيد قائم، فبعد المجيء بـ (هل) يثبت الاستفهام وكذلك بعد المجيء بـ (ما) يثبت النفي، ولولا الحرف ما فهم ذلك المعنى الذي قصد في الجملة، فجميع الحروف تدل على معان في غيرها، وقد يكون هذا المعنى في الاسم وقد يكون في الفعل[٢٢].

والرأي الأول الذي يرى أن الحرف يدل على معنى في غيره، هو الذي أجمع عليه جمهور النحاة[٢٣].

من الخلافات السابقة، وعرض آراء النحاة في دلالة الحرف على معنى، يتضح لنا أن الحرف لفظ مبهم لا يدل على معنى مستقل، حتى ينضم إلى كلمة قبله وكلمة بعده توضح المقصود منه، وتبين معناه، فحرف الجرّ(الباء) مثلاً، يرد في اللغة العربية لعدة معان منها: الاستعانة، نحو: كتبت بالقلم. والتعدية نحو، ذهبت بزيد، والتعويض نحو: اشتريت الفرس بألف درهم، والإلصاق، نحو: مررت بزيد، وبمعنى (مع) نحو: بعتك الثوب بطرازه، وبمعنى (من) نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعَتْ متى لججٍ خضرٍ لهنّ نئيجُ[٢٤].

وبمعنى (عن) نحو قوله تعالى:﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[٢٥]، وللمصاحبة

نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾[٢٦]، وزائدة للتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾[٢٧]، إلى غير ذلك من المعاني، ولا سبيل إلى فهم كلّ معنى من هذه المعاني بذكر الباء مجردة مستقلة عمّا قبلها، وعمّا بعدها. ومن هنا يبرز معنى الإبهام في الحرف، حتى إذا ذكر ما قبله وما بعده، اتضحت دلالة الباء على معنى من المعاني السابقة.

فالفعل (كتب) السابق على الباء والاسم اللاحق لها (القلم)، هما اللذان حدّدا دلالة (الباء) على معنى الاستعانة في المثال الأول السابق ... وهلمّ جراً. فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره لتوضيح معناه ودلالته ...

ب - من خصائص الحروف:

ترتب على إبهام حروف المعاني اختصاصها بأحكام نذكرها على النحو الآتي:

١ - ليس لها محل من الإعراب:

الحروف جميعها ليس لها محل من الإعراب، يقول ابن السرّاج: «الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا تراك أنّك لا تقول: إلى منطلقٌ، كما تقول: الرجل منطلق، ولا: عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب. ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: عمرو إلى، ولا: بكر عن. فقد بان أنّ الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي أن تخبر عنه ولا يكون خبراً»[٢٨].

ومعنى كلام ابن السّراج السابق أن الحرف لا يكون خَبَراً ولا مُخْبراً عنه، أي أنه ليس له محلّ من الإعراب، فلا يجوز أن يقع مبتدأ، أو خبراً عن المبتدأ. وما أشبه ذلك.

٢ - منع تقديم معموله عليه، ومنع الفصل بينه وبين معموله:

منع النحاة تقديم معمولات حروف المعاني عليها، وكذلك الفصل بينها وبين ما اتصلت به، من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

- حروف الجر: فقد اتفق النحاة مع ابن السراج على منع تقديم معمول حرف الجر عليه، وكذلك الفصل بينه وبين مجروره، يقول ابن السراج في العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال:«فمن ذلك حروف الجر، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ في اليومَ الدارِ، تريد: زيد في الدار اليومَ، ولا ما أشبه ذلك»[٢٩].

فابن السراج، ولا أعلم أحداً من النحاة اختلف معه، لا يجيز تقديم معمول حرف الجر عليه، في غير الضرورة، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ حرف الجر لا يتضح معناه إلا بذكر مجروره حتى صارا كالشيء الواحد، فلو تقدم هذا المجرور لأدى إلى غموضه في الكلام.

ومن تقديم المجرور على حرف الجر للضرورة قول الشاعر:

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حمامُها فهلاّ التي عن بينَ جنبيك تدْفع[٣٠]

أراد: فهلاّ عن التي ..... وقد جعل ابن عصفور هذا من القلة بحيث لا يلتفت إليه[٣١].

وكذلك الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه غير جائز إلا في الضرورة، سواء أكان الفاصل مما يتوسع فيه كشبه الجملة أم غيره، فالأول نحو قول الشاعر:

إنّ عمراً لا خير في اليوم عمرِو إنّ عمراً مكثرُ الأحزانِ[٣٢].

أراد: لا خير في عمرو اليوم.

وقول الشاعر:

رُبَّ في الناس موسرٍ كعديمٍ وعديمٍ يُخَالُ ذا أيسارِ[٣٣]

أراد: رُبّ موسرٍ في الناس كعديم.

وقول الشاعر:

مخلّقةٌ لا يستطاعُ ارتقاؤها وليسَ إلى - منها - النزول سبيلُ[٣٤]

أراد: وليس إلى النزول منها سبيل.

والثاني كقول الشاعر:

وأني لأطوي الكشحَ من دون ما انطوى وأقطعُ بالخرقَ الهبوعِ المراجم[٣٥].

أراد: وأقطع الخرق بالهبوع المراجع.

وقد جعل النحاة الفصل بين حرف الجر ومجروه بـ (كان) الزائدة شاذاً في قول الشاعر:

سراة بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسوّمةِ العُرَابِ[٣٦]

ومنه ما حكاه الكسائي (ت ١٨٩هـ): أخذته بأُرى ألف درهمٍ. أراد :أخذته بألف درهم أرى. وجوز الكسائي الفصل بينهما في النثر بالقَسم نحو: اشترينه بوالله ألف درهم.ونحو : رُبّ والله رجل صالح لقيت،وقصره أبو حيان النحوي على السماع فلا يقاس عليه، ولا يقدم عليه إلا بسماع[٣٧].

نلاحظ مما سبق أن النحاة يمنعون الفصل بين حرف الجر ومعموله في الاختيار، ويقصرون ما ورد منه على الضرورة الشعرية أو على السماع في غيرها. ولا شك في أنّ هذا عائد إلى أن حرف الجر من المبهمات التي لا يتضح معناها إلا بذكر مجرورها معها مباشرة دون تقديم أو فصل. وراجع أيضاً إلى شدة اتصال الجار بالمجرور واحتياجه إليه في وضوح معناه.

- ومنها: أحرف النصب وأحرف الجزم: لا يجوز الفصل بينها وبين ما عملت

فيه، نحو : جئتك كي زيد يقول ذاك، ونحو: خفت أن زيد يقول ذاك، ونحو: لم زيد يأتك.

- ومنها: قد والسين وسوف، لايجوز الفصل بينها وبين ما دخلت عليه، يقول سيبويه «ولو قلت: سوف زيداً أضربُ، لم يحسن. أو: قد زيداً لقيت، لم يحسن[٣٨]».

ويقول في موضع آخر:«ومن تلك الحروف أيضا: سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعلُ. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله: لن يفعل، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل»[٣٩].

فسيبويه يقيس (سوف) على (السين) في معناها، وهو الدلالة على الاستقبال، والسين مع الفعل إثبات لمن قال: لن يفعل. ولما منع الفصل بين (لن) والفعل، منعه كذلك بين السين وما اتصلت به من الأفعال، ومنع الفصل كذلك بين (سوف) وما اتصلت به من الأفعال قياساً على السين.

وقد جوّز بعض النحاة الفصل بين هذه الأحرف وما اتصلت به، ببعض الفواصل التي يقصد منها توكيد الكلام وتقويته. من ذلك الفصل ببعض الجمل الاعتراضية كجملة القسم، وجملة الشرط،وجملة الفعل الملغي، كما جوزوا الفصل بالظرف والجار والمجرور وجميعها فواصل، لا تؤدي إلى تغيير في ترتيب الجملة الأصلى.

فمن الفصل بالقسم بين (لن) ومعمولها: لن والله أكرم زيداً، ومن الفصل به بين (إذن) ومعمولها: إذن والله أكرمك. جواباً لمن قال: آتيك . ومنه قول حسان ابن ثابت:

إذن والله نرميهم بحربٍ تُشِيبُ الطفلَ من قبل المشيبِ[٤٠].

ومن الفصل بين (قد) وما اتصلت به بالقسم، ما سمع من قولهم: قد لعمري بتُّ ساهراً. وقد والله أحسنت. ومنه قول الشاعر:

أخالدُ قد- والله- أوطأت عشرة وما قائل المعروف فينا يعنَّفُ[٤١].

وقول الشاعر:

فقد والله بيّن لي عنائي بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ[٤٢].

ومن الفصل بين (أن) ومعمولها بجملة الشرط: أردت أنْ- إن تزرني- أزورك.

ومنه بين (كي) ومعمولها: أزورك كي- إن تكافىء زيداً- أكرمَك.

ومنه بين (لم) ومعمولها: لم- إنْ تزرني- أزرْك.

ومنه بين (لمّا) ومعمولها: لمّا - إن تزرني- أزرْك.

ومن الفصل بجملة الفعل الملغى بين (لن) ومعمولها: لن- أظنُّ- أزورك.

ومنه بين (سوف) والفعل، قول زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف- إخال- أدري أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ[٤٣].

وجوّز النحاة بالاتفاق الفصل بين (كي) والفعل بلا النافية، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[٤٤] وبـ (ما) الزائدة كما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

تريدين كيما تجمعيني وخالداً وهل يُجْمَعُ السيفان ويحك في غمدِ[٤٥].

وجاء الفصل بلا وما الزائدة معاً في قول أبي ثروان العكلي:

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل[٤٦]

وكذلك جوزوا الفصل بلا النافية بين (أن) وفعلها، نحو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

وإنّ افتقادي واحداً بعد واحد دليلٌ على ألاّ يدومَ خليلُ[٤٧]

وكذلك جوزوه بلا الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾[٤٨].

وجوّز ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) الفصل بين (إذن) ومعمولها بالظرف نحو: إذن غداً أكرمَك، والمجرور نحو: إذن في الدار آتيك[٤٩] وجوّزه ابن بابشاذ (ت٤٥٤هـ) بالنداء، نحو: إذن يا زيدُ أحسنَ إليك. وبالدعاء نحو: إذن- يغفرُ الله لك- يدخلك الجنَة.

أمّا غير ذلك من الفواصل فمنعه النحاة في السعة، وقصروا ما ورد منه على الضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر:

لن- ما رأيت- أبا يزيد ماقتلاً- أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاء[٥٠].

حيث فصل بين (لن) ومنصوبها بفاصل غير ما ذكر.

ونحو قول الشاعر:

وقالوا أخانا لا تخشع لظالمٍ عزيز، ولاذا حقّ قومك تظلمِ[٥١].

حيث فصل بين (لا) الناهية والفعل بمعمول مجزومها.

وكقول ذي الرمة:

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش توهل[٥٢].

ففصل بين (لم) ومجزومها بفاصل غير ما جوزه النحاة.

يتضح مما سبق أن الفصل بين حروف المعاني وما اتصلت بـه غير جائز عند النحاة في الاختيار، إلاّ ما كان فاصلا لا يؤدي إلى تغيير في ترتيب الجملة الأصلي، وقصد به توكيد الكلام وتقويته. والمنع في هذا عائد إلى إبهام الحروف وضعفها عن التعبير عن معنى وهي مجردة. والفصل بينها وبين ما اتصلت به يزيد من إبهامها ويؤدي إلى تعقيد الكلام وغموضه.

٣ - منع حذفها وبقاء معمولها:

ترتب على إبهام حروف المعاني أيضاً أنّ النحاة منعوا حذفها وبقاء عملها فيما بعدها، من ذلك:

- حروف الجر:

جعل ابن عصفور حذف حرف الجر وإبقاء عمله، من الضرورات التي لا تجوز في سعة الكلام[٥٣]، نحو قول ذي الإصبع العدواني:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عنّي ولا أنت ديّاني فتخزوني[٥٤].

فجر (لاه) بتقدير اللاّم، كأنه قال: لله ابن عمّك.

ونحو قول الفرزدق:

إذا قيل: أيّ النّاس شرٌّ قبيلةً؟ أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ[٥٥]

يريد: إلى كليب. فحذف (إلى) وأبقى عملها فيما بعدها.

وقول الشاعر:

وكريمةٍ من آل قيسَ أنلفته حتّى تبلّخ فارتقى الأعلام[٥٦]

وما ورد من ذلك في الكلام المنثور، فهو شاذ لا يقاس عليه، نحو ما روى عن رؤبة أنّه كان يقول حين يسأل: كيف أصبحت؟: خير والحمدُلله. يريد: على خير[٥٧].

وقد جوّز البصريون حذف الجر وبقاء عمله، بشرط العوض منه، نحو ألف الاستفهام في:(آلله ما فعلت كذا) أو (هاء التنبيه) في : (هاللّه)، فجاز حذف حرف الجر وهو (واو القسم)؛ لأنّ ألف الاستفهام وها التنبيه صارتا عوضاً عنه، يدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما فلا يقال: أو اللّه؟ ولا: ها واللّه.

أمّا الكوفيون فجوزوا حذف حرف الجر في القسم وبقاء عمله من غير عوض، محتجين بأنه ورد عن العرب الجر بواو القسم المحذوفة دون عوض فيما رواه الفرّاء من قولهم: أللّهِ لأفعلنّ. بألف واحدة مقصورة[٥٨].

والواقع أنّ هذا جائز مع لفظ الجلالة خاصّة، على خلاف القياس لكثرة الاستعمال.

وفي غير القسم جوّز النحاة حذف حرف الجر وبقاء عمله في مواضع، وذلك لكثرة الاستعمال أيضاً ولوجود عوض عنها، منها:

١ - (رُبّ) المحذوفة بعد (الواو) أو (الفاء) أو (بل) من أحرف العطف. وذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضاً عنها دالة عليها، فجاز حذفها. والكثير الحذف بعد (الواو) والشواهد على هذا كثيرة، منها قول امرىء القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدوله عليّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي[٥٩].

ويقلّ الحذف بعد (الفاء). ومن الشواهد عليه قول امرىء القيس أيضاً:

فمثلِكِ حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول[٦٠].

وكذا بعد (بل)، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

بل بلدٍ ملء الفجاجِ قتمه لا يشتري كتانة وجهرمُه[٦١].

أما إذا لم تسبق (رُبّ) بحرف من هذه الأحرف، فلا تعمل محذوفة، وما ورد

من ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، نحو قول جميل بن معمر:

رسمِ دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله[٦٢]

٢ - في مميز (**كم**) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو: بكم درهمٍ اشتريت هذا؟ فيرى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه وتبعهما جمهور النحاة أن (درهم) مجرورة بحرف جر محذوف وهو (من). ويرى الزجاج (ت ٣١٠هـ) أن (درهم) مجرورة بالإضافة.

واحتج أصحاب الرأي الأول بوجهين:

أحدهما: أنّ (كم) استفهامية لا تصلح أن تعمل الجر، لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجرّ، فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أنّ الجرّ الداخل على (كم) عوض من اللفظ بمن، فحذف حرف الجرّ هنا قياسيّ، لأنه قد تمّ التعويض عنه بشيء كما هو شرط البصريين[٦٣].

٣ - أن يدل عليه دليل في الكلام، كأن يقع جواباً لسؤال نحو: زيدٍ، في جواب من قال: بمن مررت؟ وبل زيدٍ. لمن قال: ما مررت بأحدٍ.

أو يقع بعد حرف عطف متلواً بما يصح أن يكون جملة، لو ذكر الحرف المحذوف، كقولك: لخالد دارٌ، وسعيد بستانٌ. أي: ولسعيد بستانٌ. أو أن يقع بعد (إن) الشرطية، نحو: اذهبْ بمن شئتَ، إن خليلٍ وإن حسنٍ. أي: إنْ بخليل وإن بحسن.

أو أن يقع (هلاّ) نحو: تصدقت بدرهمٍ. فيقال: هلاّ دينارٍ. أي: هلاّ تصدقت بدينارٍ.

٤ - أن يكون المجرور مصدراً مؤولاً من حرف مصدري مع ما بعده، مثل: أنْ وأنّ، وكي. فالأول نحو قوله تعالى: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾[٦٤] والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾[٦٥].

والثالث نحو قوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾[٦٦]

- ومنها: أحرف النصب:

فيرى البصريون أنّه لا يجوز حذف الناصب وبقاء عمله من غير بدل، معلّلين ذلك بأنها من عوامل الأفعال الضعيفة التي لا يجوز أن تعمل مع الحذف من غير بدل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك محتجين بوروده في كلام العرب نثره وشعره فمن النثر قراءة عبدالله بن مسعود (ت ١٩هـ) الآية الكريمة: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾[٦٧] بنصب (تعبدوا) بأن مقدرة.

ومن الشعر قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟[٦٨]

وجعل البصريون هذا من الضرورات التي لا تجوز في سعة الكلام، فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه. نحو ما حكي من كلامهم: مره يحفرَها، ولابد من تتبعَها، وخذ اللصّ قبل يأخذَك. بنصب الأفعال: يحفر، وتتبع ويأخذ، بأن المحذوفة. ونحو قولهم في المثل: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه. بنصب الفعل (تسمعَ) بأن المحذوفة[٦٩].

أمّا إن عوض عن (أن) النافية بشيء، فيجوز حذفها وبقاء الفعل بعدها منصوباً. ويكون حذفها إمّا واجباًوذلك بعد:(حتى)، و (لام الجحود)، و(كي) إذا قدرت تعليلية أي: جارة. وبعد أحرف العطف: (أو) المقدرة بإلى أو (إلاّ) والفاء الدالة على السببيّة، والواو الدالة على المعيّة، المسبوقتين بنفي محض أو طلب محض. وإما جائزاً وذلك بعد اللام التعليلية، ولام العاقبة واللام الزائدة، وبعد أحرف العطف: الفاء، والواو، وثمّ، وأو، وذلك إذا عطفت على اسم صريح.

- ومنها أحرف الجزم[٧٠].

يرى ابن عصفور أن حذف الجازم وإبقاء عمله أقبح من حذف حرف الجر وإبقاء عمله، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء. وما جاء منه فهو ضرورة، كقول أبي طالب يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم:

محمد تفدِ نفسَك كلّ نفسٍ إذا ما خفْتَ من شيء تبالاَ[٧١].

أراد: لتفد. فحذف لام الأمر الجازمة، وبقي عملها في جزم المضارع.

وكقول متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضةِ فاخمشي لك الويلُ حرَّ الوجه أو بيكِ من بكى[٧٢].

أراد: ليبك. فحذف لام الأمر، وبقي عملها في جزم المضارع.

- ومنها: حرف النفي (لا):

منع النحاة حذف النفي (لا) إذا لم يتصل بالفعل المستقبل في جواب القسم، إلاّ للضرورة[٧٣].

كقول النمر بن تولب:

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخّلُ[٧٤].

أراد: لا تلاقونه.

أمّا حذفها من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم فجائز في السعة، يقول سيبويه:

«وقد يجوز لك- وهو من كلام العرب- أن تحذف- لا- وأنت تريد معناها. وذلك قولك: واللّه أفعلُ ذاك أبداً. تريد: واللّه لا أفعل ذلك أبداً»[٧٥] فحذف- لا- من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم جائز. والسبب في هذا كثرة الاستعمال،

ودورانه على الألسنة، لكثرة استعمال القسم في كلام العرب.

وسبب آخر وهو أمن اللبس بين الفعلين المنفي والمثبت الواقعين جواباً للقسم فلو كان الفعل هنا مثبتاً لوجب توكيده بلام التوكيد ونونه، فعدم توكيدة بهما دليل على أنه منفيّ بلا النافية المحذوفة.

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٧٦].

وقول الشاعر:

فحالف فلا واللّه تهبطُ تلعةً من الأرض إلاّ أنت للذلّ عارفُ[٧٧].

أراد: فلا واللّه لا تهبط. فحذف (لا) النافية من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم.

- ومنها: حذف حرف النداء (يا)[٧٨]:

أسلوب النداء من الأساليب العربية التي تكثر في كلام العرب، لذا جاز حذف حرف النداء (يا) قبل المنادى العلم نحو: زيدُ أقبلْ. وعبدَاللّه اركبْ. والتقدير:

يا زيد، ويا عبدالله.

وكذلك إذا كان المنادى لفظ الجلالة (اللّه) جاز حذف حرف النداء والتعويض عنه بميم مشدّدة، فيقال: اللّهمَّ.

أمّا إذا كان المنادى اسم إشارة، نحو: يا هذا اجتهدْ، فقد منع أكثر النحاة حذف حرف النداء. وجوّزه بعضهم لوروده في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٧٩].

وكذلك إذا كان المنادى اسم جنس نحو: يا رجلُ، لا يجوز حذف النداء. وقصره بعضهم على الضرورة نحو قول النابغة الجعدي:

كليه وجرّيه ضباعُ وابشري بلحم امرىء لم يشهد اليومَ ناصره[٨٠].

وجعلوا ما جاء منه شاذاً لا يقاس عليه، نحو قولهم: افتدِ مخنوقُ، وأطرقْ كرا، وأصبح ليلُ.

وعلّل ابن عصفور الإشبيلي[٨١] عدم جواز الحذف هنا، لأن الأصل في: يا رجلُ. يا أيُّها الرجل. فحذفت الألف واللاّم و (أيّ)؛ لأنها وصلة لما فيه الألف واللاّم. فانحذفت بحذفهما، وصارت (يا) عوضاً عن الألف واللام المحذوفتين، ويعرف بها الاسم لنيابتها مناب أداة التعريف. فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثر الحذف وفي كثرته إجحاف .

٤ - منع حذف معمولها أو ما اتصلت به:

ترتب على إبهام حروف المعاني أيضاً، أنّ النحاة منعوا حذف معمولها. من ذلك (لم) الجازمة، فلا يجوز حذف معمولها وهو المضارع المجزوم بها. وقصروا ما ورد منه على الضرورة الشعرية: كقول ابن هرمة:

وعليك عهدُ اللّه أنّ ببابه أهلَ السبالة إن فعلت وإن لم[٨٢].

يريد: إن فعلت وإن لم تفعل. فحذف الفعل المجزوم بـ (لم)، وهذا خاص بالضرورة الشعرية؛ لأنّ (لم) عامل ضعيف، فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها. ومنه حذف الفعل بعد (قد) نحو قول النابغة الذبياني:

أزف الترحُّل غير أنّ ركابَنا لما تزلْ برحالِنا وكأن قدِ[٨٣]

فحذف الفعل بعد (قد) وتقديره: وكأن قد زالت.

ومنه حذف فعلي الشرط والجواب بعد (إن) الشرطية، نحو قول رؤبة بن العجّاج[٨٤]:

قالت بناتُ العمّ: يا سلمى وإن كان فقيراً معدما قالت: وإنْ

تريد: وإن كان فقيراً معدماً فزوجنيه.

وهناك مواضع جوّز النحاة فيها حذف ما اتصل بالحرف منها: مع أحرف الجواب كثيراً مثل: لا، ونعم، وبلى، وأي، وأجلْ، وجيرِ، وكلاّ. يقال: أجاءك زيدٌ؟ فتقول:لا. والأصل:لا. لم يجيء زيد، ويقال: أتذهب؟ فتقول: نعم، والأصل: نعم أذهب. فحذف ما اتصل بهذه الأحرف من جملة الجواب؛ لأنها قائمة مقام تلك الجملة، سادة مسدّ الجواب[٨٥].

ولعل السبب في جواز ذلك لأن أسلوب الاستفهام من الأساليب التي يكثر دورانها على الألسنة.ويكثر استعمالها لذا حذف ما اتصل بأحرف الجواب تخفيفاً.

مما سبق يتضح أن النحاة منعوا حذف حروف المعاني وبقاء عملها فيما بعدها، في سعة الكلام، إلاّ في مواضع منها: كثرة الاستعمال، أو وجود عوض من الحرف المحذوف، واتضح أيضاً أن النحاة منعوا حذف ما اتصل بحروف المعاني إلاّ إذا كثر الاستعمال. وما عدا ذلك فمقصور على الضرورة الشعرية.

ثانياً: أسماء الاستفهام:

عدّ سيبويه أسماء الاستفهام من المبهمات، يقول:«و (مَنْ) وهي للمسألة عن الأناسيّ، ويكون بها الجزاء للأناسيّ، ويكون بمنزلة الذي للأناسيّ ... و (ما) مثلها، إلاّ أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء»[٨٦]

وكذا ابن السراج، يقول بعد ذكره أسماء الاستفهام وكيفية استعمالها:«فهذه المبنيات المبهمات إنّما تعرف بأخواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك»[٨٧].

ويقول موضحاً وجه الإبهام فيها، في حديثه عن (مَنْ): «وأمّا (من) فجعلوه سؤالاً عمن يعقل، نحو قولك: مَنْ هذا؟ ومن عمرُو؟ فاستغنى بمَنْ عن قولك: أزيدٌ هذا، أعمروُ هذا، أبكر هذا؟ والأسماء لا تحصى، فانتظم بمنْ جميع ذلك»[٨٨].

فوجه الإبهام في أسماء الاستفهام أنّه لا يستفهم بها عن شيء معين، ويجوز أن تقع على كل شيء، والمقصود بالسؤال شيء غير معين يطلب تعيينه، وهذا الشيء غير المعين شائع مبهم لا يتعين إلا بالجواب.

خصائص أسماء الاستفهام:

١ - أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

يرى سيبويه وجمهور النحاة أنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام[٨٩]. لذا نراهم يوجبون تقديم أسماء الاستفهام في الجملة في مواضع كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل:

- وجوب تقديم المفعول به إذا كان استفهاماً:

فمن المعلوم أنّ رتبة المفعول به في الجملة العربية أن يكون بعد الفعل والفاعل، ولكن هذا النظام ليس ثابتاً، إذ يتقدم المفعول به لغرض بلاغيّ وهو تخصيصه بشيء من الأهمية والعناية.

وتقديم المفعول به يرد على صور متعددة، فتارة يكون جائزاً، وتارة يكون واجباً وتارة يكون ممتنعاً. ومن المواضع التي توجب تقديم المفعول به أن يكون من أسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾[٩٠]. أو مضافاً إليها نحو: كتابَ مَنْ قرأتَ؟ وصديق أيّهم قابلت؟

٢ - وجوب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام:

رتبة الخبر في الجملة الاسمية أن يلي المبتدأ، وذلك لأنه وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف. غير أنّ هذا النظام غير ثابت، إذ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ[٩١] لغرض بلاغي يقتضيه المقام، ذلك لأنّ الخبر موضع اهتمام

المتكلم وعنايته نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[٩٢]. وقوله تعالى: ﴿ أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾[٩٣]

وتقديم الخبر على المبتدأ يأخذ صوراً متعددة، فمرة يكون جائزاً. وذلك إذا لم يمنع مانع من تقديمه كالشواهد السابقة. ومرة يكون واجباً، ومرة يكون ممتنعاً.

فمن المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ أن يكون اسماً من أسماء الاستفهام نحو: من لي معيناً؟ ومن في الدار؟.

ومن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أن يكون من أسماء الاستفهام أيضا نحو: أين زيدٌ؟ وكيف الحالُ؟ ومتى السفر؟. أو مضافاً إليها، نحو: مساء أي يومٍ سفرُك؟.

ولا يقتصر وجوب تقديم الخبر في هذا الموضع على خبر المبتدأ، بل يشمل أيضا أخبار النواسخ، من ذلك أنه يجب تقديم خبر (كان) وأخواتها إذا كان استفهاماً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾[٩٤].

وقد علّل النحاة وجوب تقديم الاستفهام في هذه المواضع بأنه ممّا له الصدارة في الكلام.

٣ - تعليق أفعال الظن إذا جاء بعدها استفهام:

ومعنى التعليق: ترك العمل لفظاً دون معنى لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها نحو: ما ولا النافيتين، ولام الابتداء، ولام القسم، والاستفهام وله صور ثلاث:

الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴾[٩٥].

الثانية: أن يكون مضافاً إلى استفهام نحو: علمت صبيحة أيِّ يومٍ سفرُك؟

الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو علمت أزيدٌ عندك أم عمٌرو؟ ونحو: علمت هل زيدٌ قائمٌ أم عمٌرو؟

ثالثاً: أسماء الشرط:

عدّ ابن يعيش أسماء الشرط من المبهمات، يقول في تعريف (أين):«وأمّا أين فاسم من أسماء الأمكنة مبهم، يقع على الجهات الستّ، وكلّ مكان يستفهم بها عنه فيقال: أين بيتك؟ وأينِ زيد؟ وتنقل إلى الجزاء فيقال: أين تكنْ أكنْ. والمراد: إنْ تكنْ في مكان كذا أكنْ فيه»[٩٦].

ويقول في حديثه عن (حيث):«فحيث ظرف من ظروف الأمكنة مبهم يقع على الجهات الستّ .....وكلّ الظروف التي يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضمّ إليها (ما) ماخلا (حيثما) وأختيها وذلك لأنها مبهمة تفتقر إلى جملة بعدَها توضحها وتبينها»[٩٧].

ووضّح الرضي وجه الإبهام في أسماء الشرط بقوله:«وإنّما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها تجزم؛ لتضمنها معنى (إن) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال مثلاً: إن غربت الشمسُ أو طلعَتْ، فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد (إن) لأنه نوع عموم أيضاً. والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً كالشرط بعد (إن) في احتمال الوجود والعدم. وأيضاً فإنّهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامّة معنى (إنْ)؛ إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في: مَنْ ضربْتَ ضربْتُ: إنْ ضربْتَ زيداً ضربْتُ، وإن ضربْتَ، بكراً ضربتُ، إلى مالا يتناهى، كذا: ما، ومتى، وسائر أخواتهما»[٩٨]. يتضح من كلام الرضي السابق أنّ أسماء الشرط مبهمة؛ لأنها لا تقع على شيء معين. فلو قلت مثلاً: من يجتهَدْ ينجحْ. لا يتضح المقصود بـ(من). فهي اسم مبهم تدلّ على جميع الأناسي. وتدل كذلك على العموم.

خصائص أسماء الشرط:

١ - عملها:

لمّا كانت هذه الأسماء مبهمة احتاجت إلى شيء بعدها يوضحها ويبيّن معناها. لذلك عملت الجزم في شيئين، وأفادت ربط الثاني بالأول، فكأنهما شيء واحد. وسمي الأول شرطاً لاعتبار تحقيق مدلوله شرطاً لتحقق مدلول الجواب، والثاني جواباً وجزاءً لترتبه على الأول ولزومه له.

والغالب في معموليها أن يكونا فعلين مضارعين، كقوله تعالى:﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[٩٩]. وكقوله تعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾[١٠٠]. وكقوله تعالى :﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[١٠١]. وكقول زهير بن أبي سلمى:

متى تبعثوها تبعثوها ذميمةً وتضرَ إذا ضريتموها فتضرَمِ[١٠٢]

وكقول الشاعر:

أيان نؤمنك تأمَنْ غيرنا، وإذا لم تدرك الأمنَ منّا لم تزل حذرا[١٠٣].

وقد يكونان مختلفين، فيكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، كقوله تعالى:﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾[١٠٤]. ويكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم:(من يقمْ ليلةَ القدر إيماناً واحتساباً غفر له)[١٠٥]. وهذا الأخير لم يرد في القرآن الكريم، وإنما ورد في الحديث النبويّ الشريف، وفي الشعر. وجعله النحاة ضعيفاً. وحكم ابن مالك بصحته وجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء[١٠٦]. وقد أورد الكثير من الشواهد الشعرية عليه، منها قول نهشل بن ضمرة:

ومدركَ النَّبْل في الأعداءِ يطلبُه وما يشأ عندهم من نبلهم منَعَا[١٠٧].

واشترط النحاة في الشرط أن يكون فعلاً مثبتاً، أو منفياً بلا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ ﴾[١٠٨]. أمّا الجواب فيجوز أن يكون جملة فعلية أو اسمية.

وقد اشترط النحاة في الشرط، أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، وأن لا يكون طلباً ولا جامداً وغير مقترن بحرف تنفيس ولا بحرف نفي غير (لم) و (لا). ويجب اقتران الشرط بالفاء الرابطة للشرط بجوابه في كل موضع يمتنع جعله شرطاً، وذلك كالجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[١٠٩]. والجملة الطلبية. والجملة التي فعلها ماضي المعنى، والجملة التي فعلها جامد نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾[١١٠]. أو مقرون (بقد)، أو بحرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾[١١١]. أو بحرف نفي غير لم ولا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[١١٢]. وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ ﴾[١١٣].

٢ - لها الصدارة في الكلام:

من خصائص هذه الأسماء أنّ لها الصدارة في جملتها، لذا وجب تقديم المبتدأ إذا كان اسم شرط، نحو: من يقم أقم معه. ونحو قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[١١٤]. وجب أيضاً تقديم المفعول به إذا كان شرطاً، نحو: أيّاً تضرب أضربْ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[١١٥].

وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾[١١٦]. وقوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾[١١٧].

أو مضافاً إلى اسم شرط نحو: غلامَ مَنْ تكرمْ أكرمْ، وصاحب أيِّ فضلٍ تكرمْ أكرمْ.

ومما يدل على أنّ هذه الأسماء لها الصدارة في الكلام أنّ النحاة منعوا تقديم معمول شرطها أو جوابها عليها، نحو: مَنْ يفعل الخيرَ يثبْ عليه. فلا يجوز تقديم معمول فعل الشرط (الخير) على اسم الشرط (مَنْ) فلا يقال: الخير من يفعل يثب عليه. وقاسوا هذا على الاستفهام. فالاستفهام له صدر الكلام، ولا يجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله، كذلك الشرط[١١٨].

٣ - حكم اتصالها بـ (ما):

من هذه الأسماء ما لا يجزم إلاّ مقترناً بـ (ما) وهو (حيث) نحو قول الشاعر:[١١٩]

حيثما نستقمْ يقدرْ لكَ اللّه نجاحاً في غابر الأزمان

ومنها ما لا تلحقه (ما) وهو: مَنْ، وما، ومهما، وأنَّى.

ومنها ما يجوز فيه الأمران وهو: أيّ، ومتى، وأينَ، وأيّان.

٤ - لا يجوز حذفها:

من خصائص هذه الأسماء أنه لا يصح حذفها. أما شرطها وجوابها فجوّز النحاة حذفهما. وفصلوا القول في ذلك على ماهو مذكور في كتبهم.

٥ - وقوع (من) الجارة التي تفيد البيان بعد (ما ومهما):

لفرط إبهام (ما ومهما) من أسماء الشرط، تقع (من البيانية) بعد هاتين الأداتين كثيراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[١٢٠]. وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[١٢١].

رابعاً: الأسماء الموصولة:

عدّ سيبويه الأسماء الموصولة من المبهمات، فتحت عنوان (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة) تحدث عن الأسماء الموصولة موضحاً حكمها في التصغير[١٢٢].

وكذلك فعل المبرد فقد عدّ الأسماء الموصولة من المبهمات، وتحدث عن كيفية تصغيرها تحت عنوان (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة)[١٢٣].

وشرح ابن السراج وجه الإبهام في الأسماء الموصولة بقوله:«لأنّ الموصول لا يصح معناه ولا يتضح إلاّ بصلته»[١٢٤].

وكذا السهيلي وضح الإبهام في الموصولات في حديثه عن (ما) الموصولة قائلاً:«...فإنّ (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنّها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء .... فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها»[١٢٥].

ويقول ابن يعيش أيضاً:«واعلم أنّ الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها»[١٢٦].

فوجه الإبهام في الأسماء الموصولة - كما يتضح من العبارات السابقة - أنها أسماء غير واضحة المدلول، فلو قلنا مثلاً: جاء الذي، ما علم الجائي. أهو إنسان أم حيوان أم جماد أم نبات، فيجوز في (الذي) أن تقع على هذا كلّه؛ لأنها اسم غامض المعنى، مبهم الدلالة، ولهذين (الغموض والإبهام) أثرهما في غموض المعنى الكّلي للجملة وإبهامه. فالاسم الموصول وحده ناقص الدلالة، وهو بمنزلة الحرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلاّ بضمّ ما بعده إليه، ولذلك كان مبنياً.

- خصائص الأسماء الموصولة:

١ - احتياجها إلى صلة:

لما كانت الأسماء الموصولة مبهمة، احتاجت إلى شيء يوضحها ويبين مدلولها. لذا لزمها جملة الصلة أو شبهها، حتى تزيل هذا الإبهام، وتوضح دلالة الاسم الموصول ومعناه.

فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول، وتفصّل مجمله، وتجعله واضح المعنى كامل الإفادة. بالإضافة إلى أنّه يتعرف بها.

وصلة الموصولات الاسمية إمّا جملة فعلية، وإمّا جملة اسمية، وإمّا شبه جملة. ما عدا (أل) فصلتها صفة صريحة، أي خالصة للوصفية، والمراد بها الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجرّد والحدوث شبهاً صريحاً - بحيث يمكن أن يحلّ الفعل محلّه ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة - لأنّ فيه معنى الفعل، ويراد بها اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب اتفاقاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[١٢٧].

ومنع الجمهور وقوع صلة (أل) غير صفة صريحة، كالجملة الفعلية، والجملة الاسمية، وشبه الجملة، وقصروا ما ورد منه على الضرورة أو جعلوه شاذاً[١٢٨].

شروط جملة الصلة:

أوجب جمهور النحاة في الجملة التي تقع صلة للأسماء الموصولة اسمية كانت أو فعلية شروطاً:

الأول: أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، أي محتملة للصدق والكذب لذاتها، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾[١٢٩]. خلافاً للكسائي الذي جوّز الوصل بجملة الأمر أو النهي.

وهشام (ت ٢٠٩هـ) الذي جوّزه بجملة مصدرة بليت أو بلعلّ أو بعسى، كما في قول الفرزدق:

وإنّي لراجٍ نظرةً قبلَ التي ... لَعَلي وإنْ شطَّتْ نواها أزورُها[١٣٠].

والمازني (ت ٢٤٧هـ) الذي جوّزه بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الذي يرحمه اللّه زيدٌ.

وابن خروف (ت ٦١٠هـ) الذي جوّز الوصل بجملة التعجب، نحو: جاء الذي ما أحسنه.

ومنعه غيره لأنّ التعجب إنّما يكون لسبب خفيّ، والصلة تكون موضحة، فيحدث تناقض بين المعنيين[١٣١].

وجوّز الرضي الوصل بجملة القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[١٣٢] ورد هذا لأنّه ليس على ظاهره، والمقصود بالإفادة إنّما هو جملة جواب القسم. وهي جملة خبريّة.

واشتراط الخبرية في صلة الموصول هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو الصحيح، وذلك لكثرة وقوع جملة الصلة على هذا النحو وبخاصة في القرآن الكريم. وسبب آخر وهو أنّ الوصل بها هو الذي يفي بالغرض الذي جيء بالصلة من أجله، وهو تعريف الموصول وتبيينه. وهذا يستدعي أن يتقدم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول، حتى يمكن تعريفه بها، وهذا لا يتأتى مع الوصل بالجملة الإنشائية، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية، لأنّ الأولى لا يحصل مضمونها إلاّ بعد النطق بها، والثانية يقارن لفظها حصول مضمونها.

الثاني: أن تكون معهودة مفصّلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[١٣٣]. أو بمنزلة المعهود المفصل

وهي الواقعة في مقام التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[١٣٤]. أي الذي غشيهم هول عظيم وبلاء كبير، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾[١٣٥]. أي الكثير من العلم والحكمة.

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، نحو قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[١٣٦]. والمعوّل عليه في الموضعين هو الغرض من الموصول، فإن كان الغرض منه أمراً معهوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصّلة. وإن أريد به التعظيم أو التهويل جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة.

الثالث: أن تشتمل على ضمير عائد على الموصول، مطابق له في الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾[١٣٧]. وقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾[١٣٨].

والتثنية نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[١٣٩]. والجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾[١٤٠]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ ﴾[١٤١].

ولا يخلف الاسم الظاهر الضمير العائد إلى الموصول في غير الضرورة عند الجمهور، وذلك نحو قول الشاعر:

سعادُ التي أضناك حُبُّ سعاداً ... وإعراضُها عنك استمرَّ وزادا[١٤٢]

أي: التي أضناك حبها. وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. خلافاً لابن مالك الذي جوّزه ولم يعدّه قليلاً ولا شاذاً، يدلّ على ذلك أنه عرّف الموصول بأنه:(ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه .....)[١٤٣].

صلة الموصول شبه الجملة:[١٤٤]

تقع شبه الجملة صلة للموصولات الاسمية، وهي إما ظرف مكانّي وإمّا جار

ومجرور، ويشترط فيهما أن يكونا تامين، يحصل بهما فائدة تزيل إبهام الموصول وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما.

وقيّد الظرف بالمكاني لأنّه هو الذي يكون متعلقة في الصلةكوناً عاماً واجب الحذف، أو كونا خاصّاً واجب الذكر، إلاّ عند وجود قرينة فيجوز حذفه وذكره، أمّا ظرف الزمان فلا يكون متعلقة إلاّ خاصّاً، ولا يحذف إلاّ بقرينة. ويشترط لوقوعه صلة أن يكون الزمان قريباً من الكلام، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، أو أمسِ أو آنفاً. والتقدير:الذي نزلناه البارحة.

فإن كان الزمان بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل.

ومن الشواهد على وقوع الصلة ظرفاً، قوله تعالى:﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[١٤٥]. ومن الشواهد على وقوعها جاراً ومجروراً، قوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[١٤٦].

٢ - وجوب تأخير صلتها عنها:

ومن خصائص الموصلات الاسمية، أن تتأخرصلتها عنها وجوباً، فلا يجوز تقديمها سواء أكانت شبه جملة أم غيرها، وذلك عند البصريين، يقول ابن السراج عند ذكره الأشياء التي لا يجوز تقديمها، ومنها الصلة:(ولا يجوز أن تقدم على الموصول)[١٤٧]. وعللّ ذلك بقوله:(لأنها كبعضه)[١٤٨].

وكذلك لا يجوز تقديم شيء من متعلقاتها على الموصول ظرفاً كان أو غيره.

أمّا الكوفيون فجوّزوا تقديم الصلة على الموصول إذا كانت شبه جملة، ورجحه السيوطي للتوسع فيهما[١٤٩].

وقصر بعض النحاة جواز تقديم الصلة (شبه الجملة) على (أل) الموصولة إذا جرّت بـ (من)، وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[١٥٠]، وقوله

تعالى: ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[١٥١]. وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[١٥٢].

ومنعوه في غير (أل) مطلقاً. خلافاً للسيوطي الذي جوّزه، واستشهد عليه بشواهد شعرية كثيرة منها قول الشاعر:

وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عمّن هجاني[١٥٣]

والمانعون لذلك مطلقاً قدروا في الشواهد السابقة متعلقاً من جنس المذكور. ويقول ابن السراج في قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ المذكور آنفاً: (ولا يجوز أن تجعل (فيه) من الصلة ..... والذي عندي فيه أن التأويل: وكانوا فيه زاهدين. فحذف (زاهدين) وبينه بقوله (من الزاهدين)[١٥٤].

٣ - لا يفصل بينها وبين صلتها بأجنبيّ:

ومن خصائص الأسماء الموصولة، ألا يفصل بينها وبين صلتها بأجنبيّ، لأنها كالاسم الواحد، فأشبها في ذلك المركب المزجّي.

وجوز النحاة الفصل بينهما ببعض الفواصل التي تؤكد الكلام وتقويه ولا يضر الفصل بها، وذلك كالقسم نحو قول جرير:

ذاك الذي وأبيك تَعْرِفُ مالكٌ والحقُّ يَدمغُ ترَّهاتِ الباطلِ[١٥٥]

وكجملة النداء، بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب، نحو قول حسان بن ثابت[١٥٦].

وأنت الذي، يا سعدُ، أُبت بمشهدٍ كريم، وأثوابِ السيادةِ والحمدِ

وكالجملة المعترضة، نحو قول الشاعر:

ماذا، ولا عيبَ في المقدور، رمْتَ أمَا يكفيك بالنجح أم خسرٌ وتضليلُ[١٥٧]

وكالجملة الحالية، نحو قول الشاعر:

إنّ الذي، وهو مُثْرٍ، لا يجوزُ حَرِ بفاقةٍ تعتريه بعدَ إثراء[١٥٨]

أما (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبيّ ولا بغيره.

٤ - يجوز تصغيرها[١٥٩]:

من خصائص هذه الأسماء أنها تصغّر، وهي من المبنيات. فكان من حقّها ألاّ تصغر، لأنه لا يصغر من الأسماء إلاّ ما كان معرباً متصرفاً: ولكن لمّا تصرف في الأسماء الموصولة تصرف الأسماء المعربة فوصفت ووصف بها، وثنّيت وجمعت، وأنثت جرت مجراها في التصغير، فجاز تصغير المتصرف منها على نهج الأسماء المعربة. فلم يتغير أولها بل أبقي على حاله من الفتح أو الضم وعوض من ذلك زيادة ألف في آخره، ويزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة بعد فتح، كما هو الحال عند تصغير غيرها من الأسماء. يقول سيبويه: (اعلم أنّ التحقير يضمّ أوائل الأسماء إلاّ هذه الأسماء - يقصد أسماء الإشارة والأسماء الموصولة - فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر، وذلك لأن لها نحواً في الكلام ليس لغيرها فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها .... ومثل ذلك الذي والتي، تقول:(اللَّذيَّا واللَّتيَّا.....)[١٦٠].

ومن الشواهد على تصغير (التي) قول العجاج:

بعدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والتي إذا عَلَتْهاَ أنفسٌ تردَّتِ[١٦١].

فصغر (التي) على (اللَّتيَّا) مع إبقاء أولها مفتوحاً، وزيادة ياء التصغير ثالثة وذلك على غير قياس.

وإذا صغّر المثنى منها حذفت ألف العوض لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية ويائها، فيقال في تصغيره: اللَّذيَّان واللَّتيَّان

وكذلك عند تصغير الجمع المذكر منه، تحذف الألف، ويبقى ما قبلها

مفتوحاً؛ لأنها محذوفة لعلة عند الأخفش، فيقال في تصغيره:اللَّذيّوْنَ، واللذيّيْنَ. أمّا سيبويه فإنَّه يحذف الألف نسباً؛ أي لا لعلة، فلا يلزم فتح ما قبلها بل يضمّ ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، فيقال في تصغيره : اللذيُّون، بضم الياء مشددة، واللذيِّينَ، بكسر الياء مشددة[١٦٢].

أمّا جمع (اللَّتيَّا) فيقال في تصغيره:(اللَّتيَّات) بحذف ألف العوض أيضاً؛ لأنّ العرب استغنت باللتّيات عن تصغير اللاتي واللائي، فلم يسمع تصغيرهما[١٦٣].

خامساً: أسماء الإشارة:

عدّ سيبويه والمبرد أسماء الإشارة من المبهمات[١٦٤] وابن السراج كذلك، يقول عند ذكره لأنواع المعرفة:«وأمّا المبهم فنحو: هذا وتلك وأولئك»[١٦٥].

ووضح السهيلي وجه الإبهام في هذه الأسماء بقوله:«تسميتهم هذه الأسماء المبهمة مأخوذة من: أبهمت الباب إذا أغلقته، واستبهم عليّ الجواب أي: استغلق، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب»[١٦٦].

وكذلك ابن يعيش وضّح وجه الإبهام في هذه الأسماء بقوله:«ويقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنّها تشير بها إلى كلّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلتبس على المخاطب، فلم يدرِ إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك. ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»[١٦٧].

فأسماء الإشارة مبهمة؛ وذلك لأنّه عند الإشارة بها مجردة تقع على كلّ شيء من حيوان أو نبات أو جماد، فلا تدلّ على شيء معين، مفصّل، مستقل فلذلك لا يزول إبهامها إلاّ بما يصاحب لفظها من إشارة حسية، أو ما يجيء بعدها من نعت

أو بدل أو عطف بيان، لإزالة الإبهام، ومنع اللبس عنها نحو: جاء هذا الفاضل، جاء هذا الرجل.

خصائص أسماء الإشارة:[١٦٨]

١ - الإشارة ومراتبها:

استعملت أسماء الإشارة على ثلاث مراتب عند الجمهور، قربى ولها المجرد، نحو ذا، وذي، وذان، وتان، وأولاء. ووسطى ولها المتصل بالكاف نحو: ذاك وذيك وذانك وتانك وأولئك وأولاك. وبُعْدى، ولها المتصل بالكاف واللام، نحو: ذلك، وتلك، وأولالك.

وذهب بعض النحاة إلى أن الإشارة على مرتبتين: قربى، ويستعمل لها المجرد، وبُعْدى، ويستعمل لها المتصل بالكاف وحدها، أو بالكاف واللام.

وتسمى اللام التي تلحق أسماء الإشارة (لام البعد) وهي حرف لا محل له من الإعراب.

وكذلك الكاف التي تلحق أسماء الإشارة تسمى (كاف الخطاب) وهي حرف مبني أيضاً لا محل له من الإعراب. وليست ضميراً؛ لأن أسماء الإشارة من المبنيات، والمبني لا يضاف[١٦٩].

وتزاد اللام في آخر بعض الأسماء دون بعض، فتزاد مع كاف الخطاب في آخر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر نحو:(ذلك) وتزاد في آخر ثلاثة من الأسماء التي للمفردة المؤنثة وهي: تي وتا وذي.

وتزاد في آخر كلمة (أولى) المقصورة دون (أولاء) الممدودة:

وهناك مواضع يجب ترك اللام فيها:

الأول: في اسم الإشارة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث نحو: ذانك وتانك.

الثاني: في اسم الإشارة لجمع الذكور ولجمع الإناث وهو (أولاء) في لغة المدّ. فيقال: أولئك، بالمدّ مع الكاف فقط من غير لام البعد، ولا يجوز أن يقال: أولاء لك. أمّا على لغة القصر (أولى) فإنه يجوز اتصال الكاف وحدها فقط من غير لام البعد، فيقال:(أولاك)، ويجوز اتصال لام البعد والكاف معاً فيقال: أولا لك.

الثالث: اسم الإشارة المتصل به (هاء) التنبيه وكاف الخطاب، نحو:(هذاك) فلا يجوز اتصال اللام به، فلا يقال: هذا لك.

وسبب المنع في المواضع السابقة هو لعدم توهم أن اسم الإشارة مع لام البعد وكاف الخطاب كلمتان: مبتدأ وخبر، فتعرب: (ذان) مبتدأ. و(لك) خبره . وتعرب (أولاء) مبتدأ. و (لك) خبره. وتعرب (هذا) مبتدأ. و (لك) خبره.

٢ - اتصالها بـ (ها) التنبيه:

من خصائص أسماء الإشارة أنه يصح أن تدخل عليها (ها)، التي هي حرف تنبيه وضع لزيادة الكلام توكيداً وتقوية.

وأكثر ما تتصل (ها) بأسماء الإشارة التي يشار بها إلى القريب، نحو: ذا، وذه، وذان، وتان، وأولاء. فيقال: هذا، هذه، هذان، هاتان، هؤلاء، وذلك بكثرة.

ويقل اتصالها بأسماء الإشارة التي يشار بها إلى المتوسط وهي أسماء الإشارة المقترنة بكاف الخطاب، فيجوز اتصالها بقلة بثلاثة هي: (ذاك) للمفرد المذكر، ومنه قول طرفة بن العبد:

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ولا أهلُ هذاك الطِّرافِ الممدّدِ[١٧٠]

و (تاك، وتيك) للمفردة المؤنثة ومنه قول ذي الرمّة:

قد احتملت ميّ فهاتيك دارها بها السُّحم تردى والحمامُ المطوَّقُ[١٧١].

ويمتنع دخول (ها) على أسماء الإشارة المتصلة بالكاف واللام معاً، نحو: ذلك. فلا يقال: هذالك. وللنحاة في سبب منعه آراء منها:

أن العرب كرهت كثرة الزوائد. ومنها: أن (ها) للتنبيه، واللام للتنبيه فكرهوا الجمع بين حرفين المعنى واحد. ولعلّ سبب المنع هو لئلا يتوهم أنه كلمتان: مبتدأ وخبر فيظن السامع أن المقصود به جملة، فيعرب (هذا) مبتدأ، و(ذلك) خبره[١٧٢].

يمتنع دخول (ها) على أسماء الإشارة المتضمنة معنى الظرفية المكانية المشار بها إلى البعيد مثل (ثَمَّ) و (هنَّا) بفتح الهاء أو كسرها مع تشديد النون و (هنالك). بينما يجوز اتصالها بأسماء الإشارة المتضمنة معنى الظرفية المكانية المشار بها إلى القريب، نحو (هُنا) فيقال: (ههنا) بكثرة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[١٧٣]. ومثل (هناك) فيقال: (ههناك) بقلّة.

٣ - الفصل بين (ها) وأسماء الإشارة:

جوّز النحاة الفصل بين (ها) وأسماء الإشارة بضمائر الرفع المنفصلة للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب، وذلك بكثرة. يقول ابن مالك:«وفصلها -أي (ها) التنبيه - من المجرد بـ (أنا) وإخوته كثير وبغيرهما قليل»[١٧٤].

وذلك نحو: ها أنا ذا حاضر، ها أنت ذا حاضر، ها هو ذا حاضر، وهذا الفصل الغرض منه التأكيد على الحضور وإثباته لمن يعتقده غائباً)[١٧٥].

ومن الفصل بينهما بالضمير قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[١٧٦].

ويرى سيبويه أنّ (ها) التنبيه ليست داخلة على اسم الإشارة، وإنّما هي داخلة على الضمير، يدلّ على ذلك إعادتها بعد الفصل نحو: ها أنا هذا حاضر[١٧٧] ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾[١٧٨].

وقد عللّ النحاة إعادة (ها) التنبية مرة أخرى بزيادة التوكيد، والصحيح عندهم أنها داخلة على اسم الإشارة والضمير فاصل بينهما.

ويجوز فصل (ها) التنبيه من أسماء الإشارة بغير الضمائر، كالقسم، نحو قول زهير :

تعلّمنْ ها لَعمرُ الله ذا قسماً فاقْصِدْ بذرعك وانظرْ أينَ تنسلك[١٧٩]

و (إنّ) المؤكدة كما في قول النابغة الذبياني:

ها إنّ تا عِذْرَةً إنْ تكن قُبِلَتْ فإنَّ صاحبها قد تاه في البلدِ[١٨٠]

والفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة في المواضع السابقة قليل، والكثير الفصل بينهما بضمائر الرفع المنفصلة.

٤ - نعت أسماء الإشارة والنعت بها:

من خصائص أسماء الإشارة- ما عدا الظرفية منها- أنّها من الأسماء التي تصلح أن تقع نعتاً وأن تقع منعوتة.

أما وقوعها نعتاً فلأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو: الحاضر، والشاهد، والقريب، والبعيد. فإذا قيل (ذاك) فتقديره: البعيد أو المتنحي أو نحو ذلك.

أمّا وقوعها منعوتة فلما فيها من الإبهام. وذلك أنّه إنْ قيل: (هذا) دون إشارة حسيّة جاز أن تقع الإشارة على كلّ ما بالحضرة من إنسان أو حيوان أو جماد. فيبهم على المخاطب إلى أيّ الأنواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ إلى النعت. ويكون الغرض منه بيانها وتوضيحها.

وإذا نعتت أسماء الإشارة، وجب في نعتها أمور[١٨١]:

الأول: أن يكون اسم جنس مقترناً بالألف واللاّم، نحو: مررت بهذا الرجل، واشتريت هذا الفرس، أو اسماً مشتقاً مقترناً بالألف واللاّم، نحو: أكرمت هذا

العالم، ومررت بهذا الفقيه. وذلك لأنه أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة.

ولا يجوز أن تنعت بما أضيف إلى الألف واللام. وعلل النحاة ذلك لأنّ النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها، فلمّا كانت لا تضاف، امتنع كون نعتها مضافاً، فلا يقال: جاءني هذا ذو المال، ولا: رأيت ذاك غلام الرجل، على النعت، وإنّما على البدل.

الثاني: أن يطابق منعوته في الإفراد والتذكير وفروعهما. مع عدم تفريق النعوت.

الثالث: عدم فصله من منعوته مطلقاً. فلا يقال في: (أكرمت هذا العالم محمداً): أكرمت هذا محمداً العالمَ. وذلك لشدة احتياجه إليه.

الرابع: عدم قطعه منه في إعرابه.

وأمّا وقوعها نعتاً فلأنها من قبيل الجامد المؤول بمشتق، فإذا وقعت نعتاً، وجب فيها أن تكون دون المنعوت في التعريف أو مساوية له[١٨٢]. وذلك لأن النعت تتمة للمنعوت وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه. ولذا لزم أن ينعت بها العلم، نحو: أكرمت محمداً هذا، أو ما أضيف إليه، نحو: أكرمت صديقَ محمد هذا، أو ما أضيف إلى ضمير نحو قوله تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾[١٨٣].

أما في غير ذلك، فلا تقع نعتاً عند الجمهور، وذلك نحو: الاسم المعرّف بالألف واللام، نحو: جاء الرجل هذا؛ وذلك لأنه دونها في التعريف فلا يجوز أن يوصف بها. ويكون إمّا بدلاً وإمّا عطف بيان[١٨٤].

٥ - يجوز تصغيرها:

أسماء الإشارة من المبنيات. فكان حقها ألاّ تصغّر. ولكن لمّا تصرف فيها

تصرف الأسماء المعربة، فوصفت ووصف بها، وثنّيت وجمعت، جرت مجراها في التصغير.

ولما كان تصغيرها على خلاف الأصل، صغّرت على نهج يخالف نهج الأسماء المعربة، فلم يغيّر أولها، بل أبقي على حاله من الفتح أو الضم، وعوض من ذلك زيادة ألف في آخره، مع زيادة ياء التصغير ثالثة ساكنة بعد فتح كما هو الأصل في الأسماء المعربة، فقيل في تصغير (ذا، وتا): (ذَيَّا وتَيَّا)[١٨٥].

فإذا ثنيت حذفت ألف العوض لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية ويائها، فيقال: ذيّان، وتّيانِ.

أمّا في الجمع فتصغير (أولى) مقصوراً على (أُوليا) بزيادة ألف العوض آخراً. وتصغير (أولاء) ممدوداً على (أولياء) بزيادة ألف العوض قبل الهمزة[١٨٦].

سادساً: الضمائر:

المقصود بالضمير ما دلّ على: متكلم، نحو: أنا ونحن، أو مخاطب، نحو: أنت وأنتما، أو غائب نحو: هو وهما.

وتنقسم الضمائر تقسيمات مختلفة، فتقسم إلى بارز وإلى مستتر، ويختص المستتر بضمير الرفع. وهو إمّا مستتر وجوباً وإمّا جوازاً.

وينقسم البارز إلى متصل وإلى منفصل. وينقسم المتّصل من حيث مواقع الإعراب ثلاثة أقسام: ما يختصّ بمحلّ الرفع، وما هو مشترك بين محلّ النصب والجر، وما هو مشترك بين الثلاثة. وينقسم المنفصل من حيث مواقع الإعراب قسمين: ما يختصّ بمحلّ الرفع، وما يختصّ بمحلّ النصب.

والضمائر كلّها لا تخلو من إبهام وغموض سواء أكانت للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب. فلا بدّ لها من شيء يزيل إبهامها ويفسّر غموضها.

فأمّا المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما قبل الكلام. فالمتكلم حاضر يتكلم بنفسه، والمخاطب حاضر يكلمه غيره مباشرة.

وأمّا الغائب فصاحبه غير معروف لأنّه غير حاضر ولا مشاهد، فهو أكثر الضمائر إبهاما وغموضاً. فكان لا بدّ له من شيء يفسّره ويوضّح المراد منه.

ويسمى هذا المفسر والموضّح (مرجع الضمير).

وقاس الرضي الإبهام في الضمائر واحتياجها إلى مرجع يفسّرها، على الحروف. يقول في تعليله لبناء الضمائر: «وإنّما بنيت المضمرات إمّا لشبهها بالحروف وضعاً على ما قيل كالتاء في (ضربت) والكاف في (ضربك) ثم أجريت بقية المضمرات نحو: (أنا ونحن وأنتما وهما)، مجراها طرداً للباب، وإمّا لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر أعني الحضور في التكلم والمخاطب. وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي .....»[١٨٧].

نخلص من كلام الرضي إلى أنّ الضمائر مبهمة وبخاصّة ضمائر الغائب لعدم دلالتها على معيّن ولذلك احتاجت إلى ما يفسرها ويوضح معناها.

مرجع الضمائر المبهمة:

لما كانت الضمائر وبخاصة التي للغائب مبهمة، احتاجت إلى ما يفسّرها ويوضح معناها، وهو ما يسمى بمرجع الضمير. ومرجع الضمير الذي يفسّره ويزيل إبهامه نوعان: مرجع لفظيّ، ومرجع غير لفظيّ. والمقصود بالمرجع اللفظي، الذي يتقدم على الضمير، والغالب فيه أن يرد على ثلاث حالات:

الأول: أن يكون متقدماً في اللفظ والرتبة، نحو: أكرم العربيُّ ضيفه. وحفظ محمدٌ درسه. ومنه قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[١٨٨]. فـ (الإنسان) مرجع ضمير الغائب (الهاء) في (رددناه) وهو متقدم عليه في اللفظ والرتبة.

الثانية: أن يكون متقدماً في اللفظ دون الرتبة، نحو : أكرمَ ضيفَه محمدٌ. ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾[189]. فـ (إبراهيم) مرجع ضمير الغائب (الهاء) في (ربُّه) وهو متقدم في اللفظ دون الرتبة. لأنه مفعول به ورتبته بعد الفاعل.

الثالثة: أن يكون متقدماً في الرتبة دون اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[190]. فـ (موسى) مرجع ضمير الغائب (الهاء) في (نفسه) وهو متقدم في الرتبة لأنه فاعل، ومتأخر في اللفظ.

وأما غير الغالب في المرجع اللفظيّ فهو ما يعرف بالتقدم الحكميّ، وهو أن يكون المرجع متأخراً لفظاً ورتبة على الضمير، وهذا ما يعرف عند النحاة بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد جوّزوا هذا في مواضع لأسباب ذكرها الرضي بقوله:«فإن قلت فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسّره عنه، قلت: قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أوّلاً شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسّروه فيكون أوقع في النفس. وأيضاً يكون ذلك المفسّر مذكوراً مرتين بالإجمال أوّلاً والتفصيل ثانياً فيكون آكد»[191].

وقد ورد التقدم الحكميّ في مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن، أو القصة[192]، وهو ضمير مبهم للغائب تفسّره جملة خبرية بعده مصرّح بجزأيها. والغرض منه الدلالة على تنبيه السامع إلى عظم الحديث. ويرجع ذلك إلى بلاغة العرب في كلامهم التي يراعون فيها أن يكون الكلام مناسباً للمقام ولمقتضى الحال. فقد كان بلغاء العرب إذا أرادوا ذكر جملة تشتمل على معنى مهم أو غرض سام يستحق التنبيه ولفت الأنظار، وتشويق النفس إليه، لم يذكروا الجملة مباشرة خالية، ممّا يدلّ على تلك

الأهمية والمكانة. فكانوا يقدمون لها بأدوات تثير الانتباه، منها أدوات التنبيه، ومنها ضمير الشأن. فيكون بما فيه من إبهام وغموض مثيراً للتشوق والتطلع دافعاً إلى سماع ما يزيل إبهامه وباعثاً للرغبة فيما يفصله ويوضحه. فتقديم الضمير في صدر الجملة ليس إلاّ تمهيداً لهذه الجملة المهمة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[١٩٣]. فقوله تعالى:(هو) ضمير الشأن عائد على الجملة الاسمية بعده (الله أحد) وهي متأخرة عنه لفظا ورتبة.

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ هو ضمير الشأن أو القصة أن تكون خبرية. فلا يفسّر بالإنشائية ولا الطلبية. وأن يصرح بجزأيها فلا يحذف أحدهما. لأنه جيء به لتأكيدها وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك.

ولا يجوز تقديم هذه الجملة ولا جزئها على ضمير الشأن.

ولا تحتاج الجملة الواقعة خبرا عن هذا الضمير إلى رابط يربطها به؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى. ويبرز ضمير الشأن مبتدأ كالآية السابقة، واسماً لـ (ما) الحجازية كقول الشاعر[١٩٤].

وما هو من يأسو الكُلُومَ ويتقي به نائباتُ الدّهرِ كالدائمِ البخلِ.

ويبرز منصوباً في بابي (إنّ، وظنّ) فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[١٩٥]. والثاني كقول الشاعر:

علمته الحقَّ لا يخفى على أحدٍ فكنْ محقّاً تنلْ ما شئتَ من ظفرِ[١٩٦]

ويستتر في بابي (كان وكاد) فالأول نحو قول العجير السلولي:

إذا متُّ كانَ الناسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنْتُ أصنعُ[١٩٧]

على رواية رفع (صنفان).

والثاني كقوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾[١٩٨] في قراءة الفعل (يزيغ) بالياء[١٩٩].

الثاني: أن يكون الضمير فاعلاً لفعلي المدح والذم (نعم وبئس) وما ألحق بهما من الأفعال التي تؤدي معناها. وذلك إذا كان الفاعل ضميرا مستترا مبهما مفسرا نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[٢٠٠]. ونحو قول الشاعر:

نعم امرأ هرمٌ لم تعرُ نائبة إلاّ وكان لمرتاعٍ بها وزرا[٢٠١]

ففاعل (بئس) في الآية الكريمة ضمير مستتر وجوبا مبهم مفسّر بنكرة بعده وهو التمييز (بدلاً) المتأخر عنه لفظاً ورتبة.

ومن أحكام هذا الضمير أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً، وذلك لسببين:

الأول: عدم تصرف (نعم وبئس).

الثاني: أن الضمير المفرد المذكر أشدّ إبهاماً من غيره.

وأمّا تمييزهُ فذهب الجزولي (ت ٦٠٥هـ) إلى لزوم إفراده. وأوجب الرضي مطابقته لما قصد[٢٠٢]. ولا يجوز فصله من تمييزه لشدة احتياجه إليه إلا بشبه الجملة.

الثالث: أن يكون الضمير مجروراً بـــ (رُبّ) مفسّراً بالتمييز، نحو: ربّه صديقاً قابلت. (فالهاء) في ربّه ضمير مبهم عائد على (صديقاً) المفسّر له. وهو متأخر عنه لفظاً ورتبة.

والمعروف أن (رُبّ) حرف جر لا يجرّ إلاّ النكرات، نحو: ربّ صديقٍ أنفعُ من شقيق. وشذّ جرّها ضمير الغيبة عند بعض النحاة، لذا اختلفوا في هذا الضمير الذي تدخّل عليه (ربّ) أمعرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنّه معرفة على

أصله وجوزّوا دخول (ربّ) عليه بشرط أن يكون للمفرد الغائب. ويفسره تمييز بعده. ويشترط في الضمير المتصل بها الإفراد والتذكير، كما يشترط في تمييزها أن يكون مطابقاً للمعنى[٢٠٣].

الرابع: الضمير في باب التنازع إذا أعمل الفعل الثاني في الاسم الظاهر، فاحتاج الفعل الأول إلى مرفوع، نحو: قاما وقعدَ أخواك .. فإنّ الفعل الأول يعمل في ضمير مثنى مرفوع هو ألف الإثنين. ومرجعه هو لفظ (أخواك) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. أمّا في اللفظ فهو ظاهر، وأمّا في الرتبة فلأنّ الفاعل كالجزء من عامله. وعامله معطوف على عامل الضمير ورتبة المعطوف متأخرة عن رتبة المعطوف عليه.

الخامس: الضمير المبدل منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلام: ضربته زيداً. وقول بعضهم «اللّهمّ صلّ عليه الرءوف الرحيم». فالهاء في (ضربته) ضمير مبهم عائد على (زيداً) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. وكذلك الهاء في (عليه) ضمير مبهم عائد على (الرءوف) المتأخر عنه لفظاً ورتبة.

السادس: الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على مفعوله في اللفظ والرتبة. وهذا الضمير العائد إلى مرجعه المفعول به المتأخر عن فاعله في اللفظ والرتبة، نحو: أطاع ابنُه الوالدَ.

وقد جعل جمهور النحاة هذا شاذاً خاصّاً بالضرورة الشعرية خلافاً لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، ولأبي عبدالله الطوال من الكوفيين (٢٤٣هـ) ولأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، ولابن مالك، وللرضي ولأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في جوازه في سعة الكلام ونثره[٢٠٤]، وذلك كقول أبي الأسود الدؤلّي.

جزى ربُّه عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاويات وقدْ فَعَلْ[٢٠٥].

فالضمير الهاء في (ربّه) عائد على (عـديّ) المتأخر عنه لفظاً ورتبة. وقد علّل ابن جني جواز ذلك بقـوله:(لأنّ المفعول بـه قد شاع تقدمـه على الفاعل واطّرد في كلام العرب حتى ظنّ أنه قسم قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر. وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، فلمّا كثر وشاع كان الموضع له، حتى إنه إذا أخّر فموضعه التقـديم. فكأن الشاعـر أراد: جزى عديّ بن حـاتم ربُّه. ثم قدّم الفـاعل على أنّه قد قدّره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك وهذا ممّا تقبله هذه اللغة ولا تعافه)[٢٠٦].

السابع: أن يكون المبتدأ ضميراً معتاداً مـخبراً عنه بمفسّره أي: بمرجعه، نحو قـولـه تعـالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾[٢٠٧] فالضـمير (هي) عائد على متأخر لفظاً ورتبة وهو (حياتنا) الواقعة خبراً عنه ومفسرة له.

وأمّا المرجع غـير اللفظيّ، فالمقصـود به المرجع المفهـوم من السياق لدلالة المعنى عليه. والشواهد على هذا كثـيرة، نذكر منها قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾[٢٠٨] فمرجع الـضمير في (أنزلناه) غـير ملفوظ به، ولكنّه معلوم من الـسياق لدلالته عليه. والمقصـود به (القرآن) والدليل المعنويّ على ذلك أنّ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضـان دليل على أنّ المنزل هو القرآن لقوله تعالى:﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ ﴾[٢٠٩].

وقوله تـعالى:﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ ﴾[٢١٠]، فمـرجع الهاء في قوله (ظهرها) غـير ملفوظ به لدلالة السـياق على أن المـقـصـود به (الأرض) لقـولـه تعـالـى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا ﴾[٢١١].

سابعاً: الظروف المبهمة:[٢١٢]

الظرف، سواء دلّ على زمان أم مكان، إمّا مبهم وإما محدود. ويقال للمحدود الموقت والمختصّ أيضاً. والمقصود بالمبـهم من ظروف الزمان ما يدل على زمن

غير محدد، بمعنى أنّه لا يعرف مقدار ابتدائه أو مقدار انتهائه نحو: حين، ووقت، ومدة، وزمن. تقول: وقفت مدةً. وانتظرت حيناً. واستغرقت وقتاً في كتابة بحثي. ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [٢١٣] فقوله تعالى ﴿لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ كلّ منهما ظرف زمان مبهم، يدل على قدر من الزمان غير محدّد بعينه.

ومن الظرف الزمانيّ المبهم ما يدلّ على وجه من الزمان دون وجه مثل: صباح، ومساء، وعشية، وغداة.

ويعرف الظرف الزمانيّ المبهم بأنّه لا يقع جواباً لـ (متى أو كم) الاستفهاميتين.

ويكون الظرف الزمانيّ المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله، لأنّ معنى قولنا مثلاً: سار الرجلُ، هو حصول سير من الرجل في زمان فات. فإذا قلنا: سار الرجلُ زمناً، كان المعنى أيضاً حصول سير الرجل في زمن فات. فالظرف الزماني لم يفد إلاّ التأكيد المعنوي للزمن. أما إذا أفاد الظرف زماناً جديداً لايفهم من عامله فيكون مؤسساً نحو: ذهبت إلى الحديقة اليوم، وقضيت بين الأشجار وقتي.

ويسمى الظرف المؤكد ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [٢١٤]. فالظرف الزمانّي (ليلاً) أكّد زمن الفعل (أسرى) لأنّه معلوم أنّ الإسراء لا يكون إلاّ ليلاً. فهو لم يفد إلاّ التأكيد المعنوي للزمن.

أمّا المختصّ من ظروف الزمان، فهو ما يدلّ على وقت وقدر معّين محدد، نحو قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [٢١٥] كل منهما ظرف زمان مختص أي محدد بعينه.

ويعرف الظرف الزماني المختصّ بأنّه يقع جواباً لـ (متى) نحو: يومَ

الخميس، وليلة الجمعة، جواباً لمن سأل: متى قدمت؟.

ومنه المعدود، وهو ما يقع جواباً لـ (كم) نحو: يومين، وأسبوع، وشهر وعام وسنة، جواباً لمن سأل: كم قضيت في الرياض؟ مثلاً.

والاختصاص قد يكون بالعلمية، نحو: رمضان، أو بالإضافة، نحو: يوم الجمعة، أو بالوصف، نحو: سرت يوماً طويلاً. أو بالعدد، نحو: سرت يومين..... ونحوها.

والمقصود بالمبهم من ظروف المكان، ما دلّ على مكان غير معّين. أي ليس له صورة تدرك بالحسّ الظاهر، ولا حدود تحصره بين نهايات تحدد جوانبه. كالجهات الستّ وهي: أمام أو قدّام، ووراء أو خلف، ويمين ويسار أو شمال، وفوق وتحت. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٢١٦]. وما ألحق بها في الدلالة على الشيوع، نحو: ناحية، وجانب، ومكان، وأرض. من ذلك قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾[٢١٧] فقوله (أرضاً) مفعول فيه ظرف مكان مبهم ليس من أسماء الجهات الستّ لكنه يشبهها في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان بعينه.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[٢١٨]. فقوله تعالى: ﴿مَكَانًا﴾ مفعول فيه (ظرف مكان) مبهم ليس من أسماء الجهات الستّ لكنه يشبهه في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان معّين.

وألحق جمهور النحاة بالظروف المبهمة المقادير، وهو ما يدلّ على مساحة معلومة من الأرض وذلك نحو: (فرسخاً) و (ميلاً) و (بريداً) نحو: سرت فرسخاً، وسرت ميلاً؛ لأنّها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة. وخالف بعض النحاة في ذلك فعدّها من المختص؛ لأنّها معلومة المقدار.

والصحيح أنّ المقادير فيها إبهام واختصاص، أمّا الإبهام فمن جهة أنها لا تختص ببقعة بعينها، وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالتها على كمية معينة.

فعلى ضوء هذا الاختلاف يمكن تقسيم المبهم من ظروف المكان قسمين:

- ما يكون مبهم المكان والمسافة معاً، وهو الجهات الستّ وما ألحق بها في الدلالة على الشيوع.
- وما يكون مبهم المكان معّين المسافة، وهو أسماء المقادير. فهي شبيهة بالمبهم من جهة

أنّها ليست أشياء معّينة في الواقع، ومحددة من حيث إنها معينة المقدار.

ومن المبهم اسم المكان المشتق من الحدث الذي اشتقّ منه العامل، واتحدت مادته ومادة عاملة نحو: ذهبت مذهباً. وجلست مجلساً. إذا لم يضف أو يوصف. فإن أضيف نحو: ذهبت مذهب العقلاء، أو وصف، نحو: ذهبت مذهباً حسناً، فهو حينئذ من المختص.

وجه الإبهام في ظروف المكان:

وجه الإبهام في هذه الظروف من وجهين:

الأول: أن لا يلزم مسماه. من حيث إنّ خلف الإنسان قدام لغيره. وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفه جهة أخرى له؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها.

الثاني: أنّ هذه الجهات لا أمد لها معلوم. فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا.

أمّا المختصّ من ظروف المكان فهو ما كان له حدّ ونهاية، أو ما كانت له

أقطار تحويه نحو: الدار، والمسجد، والسوق، والخيمة، والبلد، وغيرها.

خصائص الظروف المبهمة:

١ - ما ينصب منها على الظرفية:

اختصت ظروف المكان المبهمة بالنصب على الظرفية المكانية دون المختصّ منها، فيجب جرّه بـ (في) نحو: صليت في المسجد، وأقمت في الدار، ومشيت في الطريق .....إلخ.

وأمّا قول الشاعر:

جزى الله ربُّ النَّاسِ خيرَ جزائه رفيقين قالا خيمتي إمِّ معبَدِ[٢١٩]

فضرورة شعرية شاذة لا يقاس عليها. وكان حق الشاعر أن يصرح بحرف الجر (في) فيقول:

(قالا في خيمتي أم معبد) لأنه ظرف مختص.

واستثني من ذلك الفعل (دخل) فقد توسعت العرب فيه فحذفوا حرف الجر (في) معه وأوصلوه بنفسه إلى الظرف المختصّ فأجازوا: دخلت المسجدَ، ودخلت الدارَ ..... ونحو ذلك. ونصبوه على الظرفية المكانية توسعاً. وهذا مطرد لكثرة استعمالهم إياه[٢٢٠]. فيجوز القياس عليه.

واستثني كذلك الظرف المكانّي المختصّ (الشامَ) مع الفعل (ذهب) والظرف المكانيّ لمختص (مكة) مع الفعل (توجّه). فقد قالت العرب: ذهبت الشامَ، وتوجهتُ مكةَ. فنصبوهما على الظرفية المكانية توسعاً.

أمّا ظروف الزمان فتنصب على الظرفية مطلقاً، مبهمة كانت أو مختصّة وعللّ النحاة ذلك بأن الفعل يدلّ بالوضع على شيئين:

أحدهما: الحدث.

وثانيهما: الزمن.

ويدّل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كلّ حدث يقع في الخارج لا بدّ أن يكون وقوعه في مكان (ما). فلمّا كانت دلالة الفعل على الزمان لأنّه أحد جزأي معناه الوضعي قوي على نصب الزمان بنوعيه: المبهم والمختصّ. ولمّا كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع، لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته لكونه بالنظر إلى المادة قوي الدلالة على هذا النوع.

أمّا اسم المكان المشتق فحكمه النصب على الظرفية بشرط أن يتّحد مادةً مع عامله، نحو: ذهبت مذهبَ العقلاء، وجلستُ مجلس العلماء. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾[٢٢١].

فقوله تعالى (مقاعد) منصوبة على الظرفية المكانية.

فلو اختلف مادة مع عامله، وجب جرّه بـ (في) نحو: ذهبت في مجلس العلماء. وما ورد منه منصوباً فقد جعله النحاة شاذاً كقولهم: هو منّي مقعَد القابلة، ومزجرَ الكلب، ومناط الثريا[٢٢٢].

٢ - لا ينوب الظرف المبهم عن الفاعل:[٢٢٣]

اشترط النحاة في الظرف الزماني أو المكاني الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه، أن يكون متصرفاً ومختصاً. والمقصود بالمتصرف: ما يفارق الظرفية والجر بـ (من) إلى التأثر بالعوامل. كأن يكون مبتدأ أو خبراً، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك. أو فاعلاً، نحو: سرني يومُ قدومك، أو مفعولاً به، نحو: أحببت يومَ

قدومك، أو مضافاً إليه، نحو: سرت نصفَ اليومِ.

والمقصود بالمختصّ: أن يكون مفيداً غير مبهم وتحصل بذكره فائدة للمعنى.

والاختصاص يكون بالإضافة، نحو: جُلِسَ أمامُ الأمير، أو بالوصف، نحو: سُهِرَ ليلةٌ جميلةٌ. وجُلِسَ مكانٌ حسنٌ. أو بالعلمية، نحو: صيمَ رمضانُ.

فإذا فقد الظرف هذين الشرطين، لم تصح إنابته عن الفاعل. وهذا يعني أنّ الظرف المبهم غير المختصّ لا تصح إنابته عن الفاعل. نحو: جُلِسَ عندك. أو: جلس مكانٌ. أو صيم زمنٌ، أو مُكث مدةٌ.

ونحو ذلك. لعدم حصول الفائدة منه. ولكونه مبهماً لا يدل على معّين. فاحتاج إلى الاختصاص الذي يزيل غموضه وإبهامه، ويكشف عن معناه المراد.

٣ - توكيد الظرف المبهم توكيداً معنوياً[٢٢٤]:

يرى البصريون أنّه لا يجوز توكيد النكرة. ومنها الظروف- توكيداً معنوياً: سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أم غير محدودة كوقت وزمن وحين..... وعللّوا ذلك بما يلي:

أولاً: أنّ النكرة شائعة، ليس لها حقيقة ثابتة كالمعرفة، فلا فائدة من توكيدها؛ لأن الغرض من التوكيد المعنوي تمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ولا يمكن تثبيت مالم يثبت في النفس.

ثانياً: أنّ النكرة تدلّ على الشيوع والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، فلا يصلح أن يكون مؤكداً لها لتناقضهما.

ثالثاً: أنّ الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيداً

لها، لأن التوكيد كالصفة، يجب أن يطابق موصوفه تعريفاً وتنكيراً.

ويذكر السيوطي[٢٢٥] أن بعض البصريين أجازوا توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً، سواء أكانت محددة أم لا. وعزى هذا إلى ابن مالك في التسهيل، ولا ذكر لذلك فيه[٢٢٦].

ويرى الكوفيون جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وذلك إذا كانت محدودة، فيجوز عندهم توكيدها بـ (كل) وأخواته وهي الألفاظ الدالة على الإحاطة والعموم والشمول أو المؤكدة لها ولا يجوز توكيدها بغيرها من ألفاظ التوكيد المعنوي كالنفس والعين. ولا يشترطون تطابق التوكيد تعريفاً وتنكيراً.

أمّا إذا لم تفد النكرة تحديداً فلا خلاف في امتناع توكيده عندهم[٢٢٧]. وهذا أن النكرة المبهمة لا يجوز توكيدها توكيداً معنوياً عند الكوفيين.

واستشهد الكوفيون لجواز توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً بقول عبدالله بن مسلم الهذلي:

لكنّه شاقه أنْ قيلَ ذا رجب ياليتَ عدَّةَ حول كلّه رجب[٢٢٨]

فأكد النكرة (حول) بقوله (كلّه) فدل ذلك على الجواز.

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين، يقول في ألفيته[٢٢٩]:

وإنْ يُفِدْ توكيدَ منكور قُبِلْ وعن نحاة البصرة المنعُ شملْ.

وأيّد ابن هشام الأنصاري أيضاً مذهب الكوفيين وصحّحه[٢٣٠]. وحدّد حصول الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: اعتكفت أسبوعاً كلّه. أمّا غير ذلك فلا يجوز نحو: صمت زمناً كلّه.

وقد ردّ جمهور البصريين رأي الكوفيين، وجعلوا ما استشهدوا به شاذاً لا يقاس عليه، أو قليلاً في الاستعمال.

ثامناً: المصدر المبهم:

والمقصود به هنا المفعول المطلق. وقد قسم زين الدين يحيى عبدالمعطي المعروف (بابن معطٍ) (ت ٦٢٨هـ)[٢٣١] المفعول المطلق ثلاثة أقسام:

١ - **المبهم:** وهو ما يؤتى به لتأكيد الفعل، نحو: ضربت ضرباً وأكلت أكلاً.

٢ - **المعدود أو المحدود:** وهو ما يؤتى به لعدد مراته، نحو: ضربت ضربةً. أو: ضربتين.

٣ - **المختصّ:** وهو ما يؤتى به لبيان النوع. ويرد على واحد من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مضافاً، نحو: اعملْ عملَ الصالحين، وابذلْ بذلَ الكرماءِ.

الثاني: أن يكون موصوفاً، نحو: اعملْ عملاً صالحاً، وابذلْ بذلاً سخيّاً.

الثالث: أن يكون مقروناً بأل العهدية، نحو: اجتَهدْتُ الاجتهادَ. وجددْتُ الجدَّ.

والمقصود بالمفعول المطلق المبهم ما يؤتى به لتوكيد الفعل - كما ذكرت - توكيداً لفظياً محضاً مجرداً من زيادة أخرى تنضم للتوكيد كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد أو عليهما معاً، وقد وضح ابن يعيش هذا بقوله:(فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دلّ عليه الفعل أكثر من أنّك أكدت فعلك)[٢٣٢].

ويقصد بالتوكيد الذي يفيده المفعول المطلق إفادة المخاطب أنّ الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز، وهو الغالب فيه، يقول أبو حيان:(وقد جاء التأكيد بالمصدر في المجاز إلاّ أنّه قليل)[٢٣٣].

ويستشهد على ذلك بقول حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري:

بكى الخزُّ من عوفٍ وأنكر جلدَه وعجَّتْ عجيجاً من جذامَ المطارفُ[٢٣٤]

فقوله (عجيجاً) مفعول مطلق مؤكد لعامله على سبيل المجاز. ووجه ذلك أنّ الشاعرة شبهت المطارف بإنسان يصيح. وحذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه على سبيل الاستعارة المكنية، وجاء المفعول المطلق (عجيجاً) مؤكداً لهذا الفعل.

ويرى الأستاذ عباس حسن أن استعمال المفعول المطلق على سبيل المجاز أبلغ من استعماله على سبيل الحقيقة. يقول:(والبلاغة تقتضي أن يكون استعمال المصدر المبهم على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة وهذا الشك، فليس من البلاغة أن يقال: قعدت قعوداً، أو أكلت أكلاً، وأشباه هذا ما دام الفعل (قعد) أو (أكل) ليس موضع غرابة أو شك. أمّا مثل: طارت السمكة طيراناً، فالبلاغة ترضى عن مجيء المصدر المبهم لغرابة معنى عامله، وتشكك السامع في صحته)[٢٣٥]. ورأى الأستاذ عباس حسن هذا لا يخلو من الحقيقة. فاستعمال المفعول المطلق على سبيل المجاز يتضح فيه التوكيد بصورة أقوى منه في استعماله على سبيل الحقيقة وإن كانا كلاهما يدلان عليه.

ويرى ابن يعيش أنّه من قبيل التوكيد المعنوي. والغرض منه إزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز. يقول:(ألا ترى أنك لو قلت: ضربت. دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كمية أو كيفية. فإذا قلت: ضربت ضرباً، كأنك كذلك فصار بمنزلة: جاءني القوم كلّهم. من حيث لم يكن في (كلهم) زيادة على ما في القوم)[٢٣٦].

وذهب الرضي إلى أن المفعول المطلق المؤكد لعامله هو في الحقيقة تأكيد للمصدر نفسه، لكنه سميّ تأكيداً للفعل توسعاً. فمعنى قولنا (ضربت): أحدثت ضرباً. فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة (أحدثت ضرباً ضرباً) فظهر أنّه تأكيد

للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللّذين تضمنهما الفعل[٢٣٧].

ومن الشواهد على المفعول المطلق المبهم المؤكد لعامله لفظاً ومعنى قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ﴾[٢٣٨].

فقوله (كيداً) مفعول مطلق مبهم مؤكد لعامله (يكيدوا) لفظا ومعنى. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ﴾[٢٣٩].

فقوله تعالى (تكبيراً) مفعول مطلق مبهم مؤكد لعامله (كبّر) لفظاً ومعنى. ويأتي المفعول المطلق المبهم المؤكد لعامله مؤكداً له في المعنى دون اللفظ، وهو على ضربين:

الأول: إمّا أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[٢٤٠] فقوله تعالى (تَبْتِيلًا) مفعول مطلق مؤكد لعامله معنى دون اللفظ، لأن مصدر (تبتّل) (تبتّلاً) لا (تبتيلاً). ومثله قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[٢٤١].

والثاني: وإمّا أن لا يلاقيه في الاشتقاق، أي لا يكون فيه لفظ الفعل ولا حروفه وإن كان معناهما متقارباً، نحو: شنئته بغضاً. وأبغضته كرهاً، وفرحت جذلاً..... ونحو ذلك. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ﴾[٢٤٢]. وقوله تعالى: ﴿ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ﴾[٢٤٣].

فقوله تعالى: ﴿غَرْقًا﴾ مفعول مطلق على المعنى لأنّ النازع هو المغرق.

وقوله تعالى: ﴿قَدْحًا﴾ مفعول مطلق على المعنى دون اللفظ، لأنّه الموري هو القادح[٢٤٤].

وينصب هذا النوع من المصدر بفعل مضمر عند سيبويه ومن تبعه من النحاة[٢٤٥].

خصائص المفعول المطلق المبهم:

اختصّ المفعول المطلق المبهم بأحكام:

١ - أنّه لا تجوز تثنيته فلا تقول: ضربت ضربتين. كما لا يجوز جمعه فلا تقول: ضربت ضروباً؛ وذلك لأنّه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير، فيستغني به عن الدلالة العددية في التثنية والجمع، ولأنّه بمنزلة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق. وكذلك ما كان بمنزلته، أي: ما ينوب عنه. وهذا رأي سيبويه وتبعه الشّلوبين[٢٤٦].

وذهب غيرهما إلى جواز ذلك مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[٢٤٧]. فقوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ مفعول مطلق مؤكد لعامله لفظاً ومعنى، وجاء بصيغة الجمع.

ومنه قول الشاعر:

إذا الجوزاء أردفت الثُّريا ظننتُ بآلِ فاطمةَ الظُّنونا[٢٤٨].

فقوله (الظنونا) مفعول مطلق مؤكد لعامله لفظاً ومعنى، وجاء بصيغة الجمع.

٢ - لا يجوز حذف عامله، لأن المفعول المطلق أنّما يؤتى به لتقوية عامله وتوكيده، وتعزيز معناه. وهذا مناف للحذف.

وذهب بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) إلى أن المفعول المطلق المؤكد لعامله إذا قصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فلا يجوز حذف عامله. لأنه عندئذ مناف لذلك القصد. وإذا قصد به مجرد التقرير جاز حذف عامله. لأنّه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى.

ويستدل على جواز حذف عامل المفعول المطلق المؤكد بأنّه جاز حذفه إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرار ولا معنى، نحو: أنت سيراً. وفي غير ذلك، نحو: سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً لا كفراً[٢٤٩].

وقد رُدّ رأي بدر الدين بن مالك بأنّ ما ذكره غير لازم، لأنّه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده، فحذفه مع هذا القصد نقص للغرض، وأنّ ما استدل به لا دليل فيه؛ لأن تلك المصادر لم يؤت بها للتوكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها. فنابت وعوضت منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها لا توكيدها. فلو عدّت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه. ثم إنّه يمتنع الجمع بينها ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد[٢٥٠].

٣ - لا يجوز تقديمه على عامله. فلا يقال: ضرباً ضربْتُ، ولا: أكلاً أكلت. بل يجب تأخيره. وهذا المنع يعود إلى أصل نحويّ هو منع النحاة تقديم التابع على المتبوع. فالمؤكّد تابع للمؤكّد وموضح ومبين له، فلا يجوز تقديمه عليه[٢٥١].

٤ - لا ينوب المفعول المطلق المبهم عن الفاعل:[٢٥٢]

اشترط النحاة في المفعول المطلق الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه أن يكون متصرفاً ومختصاً. والمقصود بالمتصرف منه، ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وذلك نحو: ضَرْب، وقَتْل. والمقصود بالمختصّ منه ما كان مختصاً بعدد نحو: ضربت ضربتين، أو بوصف أو بإضافة، وأمّا المفعول المطلق المبهم فلا يجوز إنابته عن الفاعل، فلا يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ. ولا قُتِلَ قَتلٌ.

تاسعاً: الأعداد وما في حكمها ممّا يحتاج إلى تمييز:

عدّ المبرد الأعداد من المبهمات، يقول عند ذكره التمييز:(فمعناه: أن يأتي

مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً. لمّا قلت: عندي عشرون، وثلاثون، ذكرت عدداً مبهماً يقع على كلّ معدود فلمّا قلت: درهماً عرّفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدلّ على سائره)[٢٥٣].

فالأعداد ألفاظ مبهمة لا يتضح مدلولها، ولا يعرف المقصود بها إلاّ بذكر لفظ يذكر بعدها يوضحها ويزيل إبهامها، ويعيّن المقصود منها. وهذا اللفظ هو ما يعرف بالتمييز. وهو: اسم نكرة فضلة يذكر مبيّناً للمبهم من ذات أو نسبة.

فتمييز الذات: ما كان مفسّراً لاسم مبهم ملفوظ، ويشمل الاسم المبهم:

١ - الأعداد وكناياتها.

٢ - المقادير وما يشبهها.

٣ - ماهو متفرع من التمييز.

وتمييز النسبة: ما كان مفسّراً لجملة مبهمة النسبة، ويشمل: المحوّل، وغير المحوّل أصلاً. وسأوضح هذه الأقسام مع بيان وجه الإبهام فيها.

١ - تمييز الذات:

يرد تمييز الذات مفسّراً للألفاظ الآتية:

١ - الأعداد وكنايتها:

ترد الأعداد في اللغة العربية على أحوال، فمنها المضاف، ومنها المركب، ومنها المعطوف، ومنها المفرد.

أ - العدد المضاف:

العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: مالا يضاف إلاّ إلى جمع. وهو ثلاثة إلى عشرة. فإن كان المعدود بها مذكراً أنثت والعكس، نحو: حضرَ ثلاثة رجال، وأربع نساءٍ ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[٢٥٤].

وتمييز هذه الأعداد مجرور بالإضافة، إلاّ أن يكون اسم جمع أو اسم جنس فيجوز جرّه بـ (من). فالأول نحو: جاءني ثلاثة من القوم. والثاني نحو: اشتريت ستةً من الطير، وزرعت سبعاً من النخل. ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[٢٥٥]. ويجوز جرّه بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٢٥٦]. والمعدود بهذه الأعداد إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضف في الغالب إلاّ إلى جمع القلة، نحو: عندي ثلاثة أفلسٍ وثلاثُ أنفسٍ.

فإن لم يكن للاسم إلاّ جمع كثرة، لم يضف إلاّ إليه: نحو: عندي ثلاثة رجالٍ.

وثانيهما: مالا يضاف إلاّ إلى المفرد، وهو: مائة وألف، ومثناهما وجمعهما.

نحو: عندي مائة ريالٍ، ومائتا دينارٍ، وثلاثمائة جنيهٍ.

ونحو: عندي ألف ريالٍ، وألفا دينارٍ، وثلاثةُ آلاف جنيهٍ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[٢٥٧].

وورد إضافة (مائة) إلى جمع في قراءة من قرأ بإضافة (مائة) إلى (سنين) في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[٢٥٨].

وتمييز هذه الأعداد مجرور بإضافة الأعداد إليه.

ب - العدد المركب:

والمقصود بالمركب هنا: المركب تركيباً مزجياً. وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. ما عدا العدد (اثني عشر) و (اثنتي عشرة) فمصدرهما معربان إعراب المثنى وعجزهما مبنى على الفتح لا محل له.

والأصل في هذه الأعداد العطف؛ فيعطف الثاني على الأول، فيقال: أحد وعشر وخمس وعشرة ..... فحذف حرف العطف وركبت الكلمتان تركيباً مزجياً. يقول سيبويه موضحاً ذلك:(وأمّا خمسة عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً. وإنّما أصل: خمسة عشر: خمسة وعشرة ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد)[٢٥٩]

وتختص هذه الأعداد بأمور:

الأول: البناء على فتح الجزأين. وهذا هو المشهور في إعرابها. وجوّز الكوفيون فيها الإضافة نحو: خمسة عشرٍ. محتجين بقول الشاعر:

كُلّف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حُجّته[٢٦٠].

أمّا البصريون فمنعوا ذلك، لأنّ الاسمين قد جعلا اسماً واحداً بعد التركيب. ولا يجوز إضافة الاسم الواحد بعضه إلى بعض. وسبب آخر هو أنّ الإضافة تغيّر معنى العدد المراد فلو قيل:(قبضت خمسةَ عشرَ) من غير إضافة دلّ ذلك على أنّ المقبوض خمسة وعشرة. ولو أضيف العدد وقيل: قبضت خمسة عشرٍ، دلّ ذلك على أنّ المقبوض الخمسة دون العشرة.

وقد ردّ البصريون شواهد الكوفيين، وجعلوها من الضرورات الشعرية.

الثاني: جواز تعريفها:

المقصود بتعريف العدد المركب تعريفه بالألف واللام أو بالإضافة. فيقال: رأيت الأحد عشرَ. وهذه خمسة عشرك.

والنحاة في تعريف العدد المركب على ثلاثة آراء:[٢٦١].

الأول: رأي البصريين: وهو جواز دخول (أل) على الاسم الأول من العدد المركب فيقال:

أخذت الأحدَ عشرَ درهماً؛ لأنّه اسم واحد بعد التركيب. والاسم الواحد يعرّف بدخول (أل) في أوله.

الثاني: رأي الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن الأخفش: وهو جواز تعريف الاسمين معاً نحو: أخذت الأحد العشر درهماً. وذلك لمجيئه في لغات العرب.

الثالث: رأي بعض الكوفيين: وهو إدخال الألف واللام على العدد المركب في جزأيه مع دخولهما على التمييز أيضاً. نحو: أخذت الخمسةَ العشرَ الدرهم[٢٦٢].

الثالث: التذكير والتأنيث: من خصائص الأعداد المركبة: أن العددين (أحد عشر) و (اثنا عشر) يطابقان المعدود تذكيراً نحو: جاء أحدَ عشرَ رجلاً، واثنا عشر غلاماً. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[٢٦٣]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ ﴾[٢٦٤].

كما يطابقانه تأنيثاً نحو: حضرت إحدى عشرة، واثنتا عشرة فتاةً. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[٢٦٥].

أمّا الأعداد من: ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فيخالف الجزء الأول منها المعدود تذكيراً وتأنيثاً، ويوافق الجزء الثاني منها المعدود تذكيراً وتأنيثاً نحو: جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عشرةَ امرأةً. ومنه قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[٢٦٦]. فالمعدود محذوف تقديره (ملكاً)[٢٦٧].

الرابع: تمييزها مفرد منصوب عند الجمهور، وتمتنع فيه الإضافة حتى لا تكون ثلاثة أسماء بمنزلة اسم واحد[٢٦٨].

وقد جاء جمعاً منصوباً في قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[٢٦٩]. وخرجه النحاة على أنّ قوله تعالى: ﴿أَسْبَاطًا﴾ منصوب على البدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف وقدروه بـ (أمة أو فرقة أو قبيلة) لأنّ (اثنتي عشرة) مؤنث[٢٧٠].

ج - العدد المعطوف:

والمقصود به العدد المحصور بين عقدين، وهي الأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين أو بين ثلاثين وأربعين.....وهكذا. نحو: في الفصل واحد وعشرون طالباً، وحضر خمسة وثلاثون طالباً. وست وأربعون طالبة ..... ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[٢٧١].

ومن خصائصها هذه الأعداد: وجوب تقديم العدد (النيف) على العدد الذي هو من ألفاظ العقود. مع وجوب أن يكون العاطف هو (الواو) دون سائر أحرف العطف.

ومن خصائصها أيضاً أن تكون تمييزها مفرداً منصوباً. كالآية السابقة.

د - العدد المفرد:

والمقصود به ألفاظ العقود وهي من (عشرين إلى التسعين) وما بينهما. ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. في الحديقة عشرون رجلاً، وعشرون امرأةً.....ومنه قوله تعالى: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[٢٧٢].

ومن خصائص هذه الأعداد: أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم، فترفع بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾[٢٧٣]. وتنصب بالياء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[٢٧٤]. وتجرّ بالياء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾[٢٧٥]. وتعدّ هذه الألفاظ من ملحقات جمع المذكر السالم لأنّها لا واحد لها من لفظها.

ومن خصائصها أيضاً أنّ تمييزها يكون مفرداً منصوباً كالشواهد السابقة. ومن الأعداد المفردة، الواحد والاثنان، وهما لا يحتاجان إلى تمييز أصلاً.

كنايات الأعداد:

يقصد بالكناية عن العدد، ألفاظ مبنية يرمز بها إلى معدود مبهم. وأشهر كنايات الأعداد في اللغة هي: كم، وكذا، وكأين، وبضع وبضعة.

- كم[٢٧٦]:

وهي اسم مبني على السكون دائماً. كناية عن عدد مبهم يراد تعيينه. وتقع على القليل والكثير والوسط، ولها في اللغة العربية استعمالات:

الأول: استفهامية للسؤال عن العدد، وهي بمعنى: أيّ عدد؟، نحو: كم ريالاً معك؟

وكم طالبةً حضرت اليومَ؟ فـ (كم) لفظ مبهم لا يدلّ على عدد معين لذا احتاجت إلى ما يوضحها ويزيل إبهامها كسائر الأعداد.

وتمييزها يكون مفرداً نكرة منصوباً. ويجوز جرّه بـ (من) مقدرة إذا سبقها حرف جرّ، نحو: بكم درهمٍ اشتريت كتابك؟ فدرهم: مجرو بـ (من) محذوفة عند الخليل وسيبويه وهذا من مواضع حذف حرف الجر قياسياً وإبقاء عمله. وهو مجرور بالإضافة عند الزجاج(ت ٣١٠هـ)[٢٧٧].

والثاني: خبرية، نحو: كم كتاب قرأتُ! وهي مبهمة أيضاً، وتحتاج إلى تمييز ويكون مفرداً مجروراً نكرة، نحو: كم كتابٍ قرأت.

وتمييزها مجرور بالإضافة إليها عند البصريين، ومجرور بحرف جر محذوف عند الفرّاء من الكوفين يقدر بـ (من) والتقدير: كم من كتابٍ قرأت. وهذا من مواضع حذف حرف الجر قياساً لكثرة دخول (من) على مميز (كم) الخبرية.

ويجب نصب تمييزها عند البصريين إذا فصل بينها وبينه بشبه الجملة،

وحجتهم أنها هي العاملة في التمييز الجرّ، فلمّا فصل بينهما بطلت الإضافة، واستشهدوا بقول القطاميّ:

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ[٢٧٨]

أما الكوفيون فيرون أنّه يظلّ مجروراً نحو: كم عندَك رجلٍ!. مستشهدين بقول أنس بن زينم:

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلىَ وشريفٍ بُخْلُه قدْ وَضَعَه[٢٧٩]

وحجتهم أنّ تمييزها مجرور بـ (من) المقدرة، وهذا التقدير موجود مع وجود الفصل.

ويجب جرّ تمييز (كم) الخبرية بـ (من) ظاهرة، وذلك إذا فصل بينها وبينه بفعل متعدّ، لئلاّ يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي. وهو الوارد في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾[٢٨٠].

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾[٢٨١]. وتختصّ (كم) استفهامية كانت أم خبرية بأنّ لها الصدارة في الكلام. أمّا الاستفهامية فشأنها في ذلك شأن سائر أدوات الاستفهام. وأمّا الخبرية فلأنها أشبهت الاستفهامية[٢٨٢].

- كذا:

وهي اسم مبني على السكون دائماً كناية عن العدد المبهم قليلة وكثيرة. نحو: عندي كذا ريالاً، يقول سيبويه في حديثه عمّا جرى مجرى (كم) في الاستفهام:(وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً. وهو مبهم في الأسماء بمنزلة (كم) وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء)[٢٨٣].

ووجه الإبهام في (كذا) أنها لا تدلّ على عدد معيّن. لذا لزمها التمييز حتى يوضّح معناها ويزيل إبهامها.

وتكون (كذا) كناية عن جملة مبهمة نحو: كتبت كذا وكذا قصيدة.

وتمييز (كذا) مفرد منصوب عند جمهور البصريين، سواء أريد بها عدد قليل أم كثير. وسواء كانت مفردة أم معطوفة. نحو: له عندي كذا درهماً. ونحو: له عندي كذا وكذا درهماً.

أمّا الكوفيون فيرون أنّ تمييزها يكون بحسب ما تفسّر به العدد الذي هو كناية عنه فإن استعملت كناية عن عدد مضاف من ثلاثة إلى عشرة فتمييزها يكون جمعاً مجروراً، نحو: مررت بكذا عمال. وإن استعملت كناية عن عدد مركب فتمييزها يكون مفرداً منصوباً، نحو: عندي كذا ريالاً.

وإن استعملت كناية عن المائة والألف فتمييزها يكون مفرداً مجروراً، نحو: عندي كذا درهم[٢٨٤]

- كأيِّن:

وهي اسم مبني على السكون دائماً، كناية عن العدد المبهم. يقول سيبويه في حديثه عمّا جرى مجرى (كم) في الاستفهام: (وكذلك كأيّن رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأيّن قد أتاني رجلاً. إلاّ أنّه أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع (من)[٢٨٥].

فـ (كأيّن) كناية عن عدد مبهم غير معيّن، وهي بمعنى (رُبّ) في إفادة التكثير. ووجه الإبهام فيها أنّها لا تدلّ على معيّن. لذا لزمها التمييز الذي يوضحها ويزيل إبهامها. وحكم تمييزها أن يكون مفرداً مجروراً بـ (من) نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[٢٨٦]. وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾[٢٨٧].

ومن خصائص (كأين) لزوم الصدارة في الكلام. ولعلّ ذلك راجع إلى أنّها أشبهت (كم) الاستفهاميّة في الكناية عن العدد.

- بضع وبضعة:

وهما كناية عن عدد مبهم غير صريح. فتدلان على عدد مبهم لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد على تسعة. ولهما استعمالات:

الأول: أن يستعملا مفردين. فيأخذان حكم العدد المفرد في تأنيث لفظهما مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث. ويكون تمييزها جمعاً مجروراً. نحو: جاء بضعة رجالٍ. وبضعُ نساءٍ.

الثاني: أن يستعملا استعمال العدد المعطوف. ويكون لفظهما مؤنثاً مع المذكر، ومذكراً مع المؤنث. كما يكون تمييزها مفرداً منصوباً. نحو: جاء بضعةٌ وعشرون طالباً. وبضع وعشرون طالبة.

الثالث: أن يستعملا استعمال العدد المركب تركيباً مزجياً. ويأخذان حكمه في البناء على فتح الجزأين في موضع رفع أو نصب أو جرّ.

ويكون تمييزها مفرداً منصوباً نحو: جاء بضعة عشر طالباً. وبضع عشرة طالبةً.

ويقول سيبويه موضحاً ذلك :(وأمّا بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كلّ شيء وبضع عشرة كتسع عشرة في كلّ شيء)[٢٨٨].

٢ - المقادير وما يشبهها:

والمقصود بالمقادير: ما يقدّر بآلة. وهو على أنواع:

١ - ما يدل على مساحة نحو: عندي قصبةٌ أرضاً. وعندي شبرٌ أرضاً، وجريبٌ نخلاً. أو ما يشبه المساحة. نحو: ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً.

٢ - ما يدّل على وزن. نحو: عندي رطلٌ زيتاً. ومنوان سمناً.

أو ما يشبه الوزن، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[٢٨٩]. فهذا شبه الوزن. لأن مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في المتعارف عليه.

٣ - ما يدلّ على الكيل: نحو: عندي صاعٌ تمراً. أو: قفيز براً.

أو ما يشبه الكيل. نحو: عندي نحيٌ سمناً. فالنحي اسم لوعاء السمن. وليس ممّا يكال به السمن، ويعرف به مقداره. ونحو: عندي وَطْبٌ لبناً. والوطب: اسم لوعاء اللبن. وليس ممّا يكال به اللبن ويعرف به مقداره. ونحو: عندي سقاءٌ ماءً.....

ووجه الإبهام في هذه المقادير وأشباهها، أنها لا تدلّ على معيّن. فلو قلت: عندي صاعٌ. دلّ على مبهم لا يعرف ذاته ولا ماهيته. لذا وجب تمييزه بما يزيل غموضه ولإبهامه ويوضح المقصود به.

وحكم تمييز المقادير وما يشبهها أنّه يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب:

الأول: النصب. نحو: عندي شبْراً أرضاً، ورطلٌ زيتاً. وصاعٌ تمراً.....وهكذا.

الثاني: الجرّ بالإضافة. نحو: عندي شبْر أرضٍ، وقفيزُ برٍّ. ومنوان عسلٍ.

الثالث: الجرّ بـ (من) نحو: عندي شبْر من أرضٍ وقفيزٌ من برٍّ. ومنوان من عسلٍ إلاّ أن يضاف إلى غير التمييز، فيجب فيه النصب. نحو: ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٢٩٠].

٣ - ما هو متفرع من التمييز:

والمقصود به أن يقع التمييز للفظ متفرع منه. نحو قولهم: هذا خاتمٌ ذهباً. وذلك لأنّ الذهب هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه.

ومثله: هذا بابٌ ساجاً. وهذه جبّة خزّاً.....

- تمييز النسبة:

وهو كما سبق ذكره، ما كان مفسّراً لجملة مبهمة النسبة. وهو على أقسام:

الأول: المحوّل: وهو إمّا محول عن الفاعل نحو: طابَ زيدٌ نفساً. وحَسُن عليٌّ خلقاً. فإن نسبة الحسن إلى (عليّ) مبهمة تحتمل أشياء كثيرة، فأزال التمييز (خُلقاً) هذا الإبهام. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٢٩١]. فقوله تعالى(شيباً) تمييز مفسّر لجملة مبهمة النسبة. وهو محوّل عن الفاعل إذ التقدير: واشتعل شيبُ الرأس.

ووجه الإبهام والإجمال في النسبة هو أنّ قوله تعالى (وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ) يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من حيث بياض الشعر. فجيء بالتمييز لدفع ذلك الإبهام ولبيان الإجمال الذي حصل في النسبة. وفائدة التحويل المذكور حصول الإبهام أولاً ثمّ البيان ثانياً ليتمكّن في النفس أشدَّ تمكن.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[٢٩٢].

فقوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ ﴾ يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال، أو من حيث النفس. فجيء بالتمييز (نفساً) لدفع ذلك الإبهام ولبيان الإجمال الذي حصل في النسبة.

وإمّا محوّل عن المفعول به. نحو: زرعت الحديقة شجراً، فإن نسبة الزراعة إلى الحديقة مبهمة تحتمل أشياء كثيرة. فأزال التمييز (شجراً) هذا الإبهام. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٢٩٣]. فقوله تعالى ﴿عُيُونًا﴾ تمييز محوّل عن المفعول به. والتقدير: وفجرنا عيون الأرض.

ووجه الإبهام والإجمال في النسبة هو أنّ قوله تعالى:(وفجرنا الأرض) يحتمل العيون وغيرها كالآبار والأنهار والبحار. فجيء بالتمييز (عيوناً) لتحديد

المراد ولإزالة هذا الاحتمال والإبهام في النسبة.

وإمّا محوّل عن المبتدأ. نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[٢٩٤]. فقوله تعالى: (مَالًا، ونَفَرًا) تمييزان محوّلان عن المبتدأ. والتقدير: مالي أكثر من مالك. ونفري أعز من نفرك.

ووجه الإبهام والإجمال في النسبة هو أنّ قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ﴾ يحتمل أشياء كثيرة مبهمة كالمال والولد والأهل وغير ذلك. فجيء بالتمييز (مالاً ونفراً) لتحديد المراد، ولإزالة هذا الاحتمال والإبهام في النسبة.

وحكم هذا التمييز أنّه واجب النصب.

الثاني: غير محوّل

وهو مالم يكن محوّلاً عن شيء. نحو: حسبك به فارساً. ولله درّه فارساً، وأكرم به عالماً. فقولك: حسبك به فارساً. بمعنى (كافيك) وهذا الاكتفاء يحتمل أن يكون من عدة أمور. فإذا ذكر التمييز (فارساً) أزال الإبهام والاحتمال والإجمال وتعين بذكر كلمة (فارساً) التي ميزته ووضحت المقصود به.

ومن هذا النوع من التمييز، التمييز الواقع بعد اسم التفضيل، نحو: أنت أعلى منزلاً.

ومن الشواهد على هذا القسم من أقسام التمييز قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢٩٥].

وقول الأعشى:

باتَتْ لتُحْزِنَنا عُقَارَه يا جارتا ما أنتِ جارَه[٢٩٦]

فقوله (جاره) تمييز جيء به لرفع إبهام وقع في نسبة قبله- وليس محوّلاً عن

شيء، وحكم هذا التمييز أنه يجوز نصبه، ويجوز جرّه بـ (من) نحو للّه درّه فارساً. وللّه درُّه من فارسٍ. وأكرم به عالماً. وأكرم به من عالمٍ.

والتمييز بعد اسم التفضيل ينصب وجوباً على التمييز، إن لم يكن من جنس ما قبله، نحو: أنت أكرمُ خلقاً.

فإن كان من جنس ما قبله وجب جرّه بإضافته إلى اسم التفضيل، نحو: أنت أفضل رجلٍ. إلاّ أن يكون اسم التفضيل مضافاً لغير التمييز فيجب نصب التمييز لتعذر الإضافة مرتين، نحو: أنت أفضلُ الناس رجلاً.

خصائص المفسّر بالتمييز:

اختصّ التمييز بأنه لا يجوز تقديمه عند البصريين. بخلاف الكوفيين الذين جوزّوا تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: تصبّب زيدٌ عرقاً. وتفقّأ الكبش شحماً. محتجين بالنقل والقياس.

أمّا النقل فلوروده في كلام العرب، في قول الشاعر:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ[٢٩٧]

فتقدم التمييز على عامله المتصرف (تطيب).

وأمّا القياس، فلأن العامل فعل متصرف، والعامل المتصرف يجوز تقديم معمولاته عليه.

أمّا البصريون فحجتهم أنّ التمييز هنا هو الفاعل في المعنى، فلم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً. يقول ابن جني:(وممّا يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً فلا نجيز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصبّبت ... وذلك أنّ المميِّز هو الفاعل في المعنى ..... فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل

فكذلك لا يجوز تقديم الممّيز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل)[٢٩٨].

وقد أعرب أبو البركات الأنباري (نفساً) في هذا البيت مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعنى) ولم يجز إعرابها تمييزاً إلاّ للضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها. وهذان الإعرابان على التسليم برواية البيت (نفساً).

أما إن كان العامل غير متصرف. فقد منع النحاة التقديم سواء كان فعلاً نحو: ما أحسنَ زيداً رجلاً ..... وأكرم به عالماً ..... أم غيره، نحو: عندي عشرون درهماً. ولله درُّه عالماً.

وأرى أن تقديم التمييز على عامله المتصرف جائز لأن من أصول التقديم التي وضعها النحاة أن يكون العامل متصرفاً. وهذا وارد في كثير من المواضع، فمن المستحسن تجويزه حتى تطرد القاعدة النحوية[٢٩٩].

الحواشي والتعليقات:

١ - انظر في تعريف المبهم:

ابن دريد، جمهرة اللغة، (بيروت: دار صادر، د . ت)، ١/ ٣٣١؛ أحمد بن فارس، مجمل اللغة، ط٢ تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م) جـ١ ، ص١٣٨؛ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون (إيران: دار الكتب العلمية، د. ت) جـ١ ، ص٣١١؛ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني (بيروت: دار المعرفة، د . ت) ص ٩٣؛ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، د . ت)جـ١ ، ص ٥٢٣ - ٥٢٥ .

٢ - سورة المائدة، آية ١ .

٣ - البيت في لسان العرب: مادة (بهم).

٤ - البيت في: جمهرة اللغة، جـ١ ص ٣٣١، ومجمل اللغة، جـ١ ، ص١٣٨ .

٥ - عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط٢ تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م)، جـ٢، ص ١٧٠ .

٦ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩ هـ) جـ٣، ص ٣٢.

٧ - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ط٣ تحقيق عبدالحسين النتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م) جـ٢ ، ص ١٣٦ .

٨ - أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ط١، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م) جـ٣، ص ٩٠ - ٩١ .

٩ - أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ط٢، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م) ص٢٢٧ .

١٠ - موفق الدين بن علي بن يعيش، شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب. د . ت) جـ٣، ص١٢٦ .

١١ - رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية في النحو (بيروت: دار الكتب العلميه. د . ت) ج٢، ص ١٣٠ .

١٢ - ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ط١، تحقيق د. عياد بن عيدالثبيتي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦ م) جـ١ ، ص٣٠٨.

١٣ - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٦، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠م جـ٢، ص٥٢ .

١٤ - عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١ (الرياض: عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م) ص١٦٧ .

١٥ - عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، جـ١، ص ١٢ .

١٦ - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط٤، تحقيق د. مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٢م) ص٥٤ .

١٧ - أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ط١، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩ م) جـ١ ، ص٨.

١٨ - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالتواب، محمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبدالدايم (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م) جـ١ ، ص٥٢ .

١٩ - ابن يعيش، شرح المفصل: جـ٨، ص٢ .

٢٠ - المرجع السابق.

٢١ - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط ١، تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم (الكويت:دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ م)جـ١ ،ص٨-٩ .

٢٢ - ابن أبي الربيع، شرح جمل الزجاجي، جـ١، ص١٦٩ .

٢٣ - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، جـ١، ص٨.

٢٤ - ديوان الهذليين ١/ ٥١.

٢٥ - سورة المعارج، آية ١.

٢٦ - سورة النصر، آية ٣.

٢٧ - سورة التين، آية ٨.

٢٨ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ص٣٧. وانظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، جـ١، ص١٦، وأبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م) ص٣.

٢٩ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص٢٣٠.

٣٠ - نسب إلى زيد بن رزين الملوّح، ونسب إلى رجل من محارب، انظر:

جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، تعليق أحمد ظافر كوجان (لجنة التراث العربي: د . ت) جـ١، ص٤٣٦ .

وهو من شواهد: ابن عصفور في ضرائر الشعر من ٢١٣؛ وابن هشام الأنصاري، في المغني، ص١٩٨، واستشهد به على مجيء (عن) زائدة للتعويض من أخرى محذوفة.

٣١ - ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص٢١٣.

٣٢ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد جلال الدين السيوطي في الهمع جـ٢، ص٣٧، وأحمد بن الأمين الشنقيطي، في الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ط١ جـ٢ ص٤٠.

٣٣ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، جـ٢ ص٣٧ ، والشنقيطي في الدرر اللوامع جـ٢، ص٤٠.

٣٤ - من شواهد ابن جني في الخصائص جـ٢ ص٣٩٥، وروي فيه:

وكنت في خلقاء أو رأس شاهق وليس إلى منها النزول سبيلُ

وقال ابن جني في هذا :(والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه) وهو من شواهد ابن عصفور في ضرائر الشعر ص٢٠١.

٣٥ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع: ٢/ ٣٧ وشرحه الشنقيطي في:الدرر اللوامع: ٤/ ٢٠٢.

٣٦ - لا يعرف قائله وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٦، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٨٠م) جـ١ ، ص٩٢؛ ومن شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ط٢٠، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م) جـ١ ص٢٩١؛ ومن شواهد جلال الدين السيوطي في الهمع جـ٢ ص١٠٠؛ ومن شواهد أبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، ط٣، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، د . ت) جـ١ ص٤٢٤ .

٣٧ - جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ٢ ص٣٧.

٣٨ - سيبويه، الكتاب، جـ١ ، ص٩٨ و ص١١٤ .

٣٩ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص١١٤-١١٥ .

٤٠ - ديوان حسان بن ثابت، بشرح د. عمر فاروق الطباع (بيروت: دار القلم: د . ت) ص٢٤ .

٤١ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع. ص٧٣.

٤٢ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص جـ١ ص٣٣٠، وروى فيه:

فقد -والشك -بين لي عناء بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

وهو من شواهد ابن عصفور في ضرائر الشعر، ص٢٠١. وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في المغني ص٢٢٧، وشرحه جلال الدين السيوطي في شرح شواهد المغني، جـ١ ، ص٤٨٩.

٤٣ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤ م)، ص٧٣.

٤٤ - سورة الحشر، آية ٧.

٤٥ - ديوان الهذليين: ١/ ١٥٩.

٤٦ - انظر: عبدالقادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨١م) جـ٨، ص٤٨٦.

٤٧ - ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بشرح عمر فاروق الطباع، (بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٥م).ص١٢٦.

٤٨ - سورة الحديد، آية ٢٩

٤٩ - علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ط١ (بغداد: مطبعة العاني: ١٩٧١م) جـ١، ص٢٦٢؛ وانظر: جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ٢، ص٧.

٥٠ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في المغني ص٩١٠، وشرحه السيوطي في شرح شواهد المغني جـ٢، ص٦٨٣.

٥١ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ٢، ص٥٦؛ وأحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع، جـ٥، ص٦٣.

٥٢ - ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د.عبدالقدوس أبو صالح، ط٢، (بيروت: مؤسسة الإيمان: ١٩٨٢م) ص١٤٦٥.

٥٣ - ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص١٤٥.

٥٤ - من شواهد أبي البركات الأنباري، في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: دار الفكر،د . ت) مسألة: ٥٧، والرضي الاستراباذي في شرح الكافية: باب حروف الجر؛ وابن هشام الأنصاري في المغني ص١٩٦، وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في شرحه لهذا الشاهد أنّ سيبويه والمبرد اختلفا في اللام المحذوفة من قوله (لاه) فذهب سيبويه إلى أنّ المحذوف لام الجر ولام التعريف والباقية هي اللام التي من اصل الكلمة. وتبعه أبو البركات الأنباري. أمّا المبرد فيرى أنّ المحذوف لام التعريف، واللام التي من أصل الكلمة والباقية هي لام الجرّ. فعلى رأي سيبويه ومن تبعه يكون البيت شاهداً على حذف حرف

الجر وبقاء عمله، وعلى رأي المبرد لم يحذف حرف الجر، لأنه لا يجوز حذفه وبقاء عمله.

٥٥ - ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، (بيروت: دار صادر، ١٩٦٦م) ص ٤٢٠.

٥٦ - من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك جـ٣، ص٤٠، ومن شواهد جلال الدين السيوطي في الهمع جـ٢ ص٣٦.

٥٧ - ابن جني، الخصائص، جـ١، ص٢٨٥؛ وابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص١٤٥.

٥٨ - أبو البركات الأنباري، الإنصاف، في مسائل الخلاف: مسألة ٥٧ . وانظر: ابن عصفور الإشبيلي ضرائر الشعر، ص١٤٥.

٥٩ - ديوان امرىء القيس (بيروت: دار صادر، د . ت) ص٤٨.

٦٠ - المرجع السابق ص٣٥.

٦١ - ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن ألورد، ط٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م) ص١٥٠.

٦٢ - ديوان جميل بن معمر (بيروت: دار صادر، د . ت) ص١٠٥.

٦٣ - سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص١٦٠؛ وخالد بن عبدالله الأزهري، التصريح على التوضيح (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د . ت) جـ٢، ص٢٣.

٦٤ - سورة التوبة، آية ١٣.

٦٥ - سورة الكهف - آية ٢، فالمصدر المؤول من (أن والفعل) في موضع جربحرف جر مقدر تقدير (يكون الأجر لهم).

٦٦ - سورة القصص، آية ١٣.

٦٧ - سورة البقرة، آية ٨٣. وانظر تخريج هذه القراءة في: تفسير البحر المحيط، جـ١، ص٢٨٣. تحتمل (كي) في هذه الآية المصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها. وعلى الوجه الأول يكون حرف الجر قد حذف وبقي معموله وهو المصدر المؤول من (كي والفعل).

٦٨ - ديوان طرفة بن العبد، (بيروت: دار صادر، د . ت) ص٣٢.

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ٣ ص٩٩. وروي فيه روايتين، الأولى برفع (أحضرُ) والثانية بنصبه. وهي رواية الكوفيين. وعلى هذه الرواية يكون البيت شاهداً على حذف (أن) المصدرية الناصبة للمضارع وبقاء الفعل منصوباً بعدها. وانظر هذه المسألة في «كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، مسألة(٧٧)»؛ وانظر تخريج الأقوال في: الكتاب، جـ٣، ص٩٩. والضرائر، لابن عصفور، ص١٥٢.

٦٩ - وروي هذا المثل بإثبات (أن) قبل الفعل تسمع (أن تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه) وهذه الرواية لا شاهد فيها. والرواية الثانية: تسمع بالمعيدي بنصب (تسمع) بالمعيدي بنصب (تسمع) مع حذف (أن) وفي هذه الرواية شاهد على حذف (أن) وبقاء عملها وهو نصب الفعل وذلك دون تعويض.

والرواية الثالثة: بالرفع. وفي هذه الرواية إشكال وهو الإسناد إلى الفعل، وهذا لا يجوز لأنه الإسناد من علامات الاسم. وتوجيه هذه الرواية أن (أن) الناصبة للمضارع حذفت وارتفع الفعل بعدها على ما تقتضيه القاعدة، والذي حسن حذف (أن) مع (تسمع) وجودها مع الفعل (ترى). فهي دليل عليها. فتكون (أن) ملحوظة مع الفعل (تسمع) ومقدرة. والمقدر كالمذكور. فيكون الإسناد في الحقيقة إلى الاسم وليس إلى الفعل. انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ط١٠، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة مطبعة السعادة ١٩٦٥م)

ص١٩. وانظر في تخريج المثل: الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط٣ (بيروت: دار الفكر: ١٩٧٢م) ص١٢٩.

٧٠ - انظر: سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص٨-ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص١٥٥.

٧١ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ٣، ص٨. واختلف في نسبته فقيل للأعشى أو لحسان. انظر: البغدادي، خزانة. الأدب جـ٩ ص١٤.

٧٢ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ٣، ص٩. ديوان متمم ومالك بن نويرة: ٨٤.

٧٣ - انظر، ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص١٥٥.

٧٤ - من شواهد ابن عصفور الإشبيلي في ضرائر الشعر، ص١٥٥.

٧٥ - سيبويه، الكتاب، جـ٣ ص١٠٥.

٧٦ - سورة يوسف، آية ٨٥.

٧٧ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ٣، ص١٠٥.

٧٨ - انظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ط١، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢م) ص١٥٥؛ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد (بيروت: دار الجيل. د. ت) ص٥٦٦

وخصصت (يا) بالذكر دون سائر أخواتها، لأنها أم باب النداء، ولكثرة استعمالها يقدرها النحاة هي المحذوفة في النداء.

وانظر: بهاء الدين عبدالله بن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ٢، ص٢٧٥.

٧٩ - سورة البقرة، آية ٨٥.

٨٠ - شعر النابغة الجعدي، ط١ (دمشق: منشورات المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م) ص٢٢٠. وروي فيه:

فقلت لها عيثي جعار وجرّري بلحم امرىءٍ لم يشهد اليومَ ناصرُه.

٨١ - ابن عصفور الاشبيلي، ضرائر الشعر، ص١٥٥.

٨٢ - من شواهد ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ١٨٣. ديوان ابن هرمة: ١٩١.

٨٣ - ديوان النابغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف. د. ت) ص٨٩.

٨٤ - ديوان رؤبة ص١٨٦.

٨٥ - المرادى، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٩٦، وابن هشام الأنصاري، المغني، ص٣١٩.

٨٦ - سيبويه، الكتاب، جـ٤، ص٢٢٨.

٨٧ - ابن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص١٣٦.

٨٨ - المرجع السابق.

٨٩ - سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص١٢٨.

٩٠ - سورة البقرة، آية ١٣٣.

٩١ - انظر خلاف النحويين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، جـ١، ص٦٥: مسألة (٩).

٩٢ - سورة القدر آية ٥.

٩٣ - سورة الطور، آية ١٥.

٩٤ - سورة الزخرف، آية ٢٥.

٩٥ - سورة الكهف، اية ١٢.

٩٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٧، ص٤٥. وانظر: محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف (بيروت: دار الشروق العربي، د. ت)ص٢١١.

٩٧ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٧، ص٤٦.

٩٨ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢ ص٢٥٤.

٩٩ - سورة النساء، آية ١١٠.

١٠٠ - سورة البقرة، آية ٢٧٢.

١٠١ - سورة النساء، آية ٧٨.

١٠٢ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص١٩

١٠٣ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ٤، ص٢٨.

١٠٤ - سورة الشورى، آية ٢٠.

١٠٥ - أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي (بيروت: دار المعرفة، د. ت) كتاب الإيمان باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، جـ١، ص١٦.

١٠٦ - جمال الدين محمد عبدالله، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (بيروت: عالم الكتب، د. ت) ص١٤، ١٥.

١٠٧ - من شواهد ابن مالك في : شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٥.

١٠٨ - سورة الأحقاف، آية ٣٢.

١٠٩ - سورة الأعراف، آية ١٧٨.

١١٠ - سورة آل عمران، آية ٢٨.

١١١ - سورة النساء، اية ١٧٢.

١١٢ - سورة آل عمران، آية ١١٥.

١١٣ - سورة الزمر، آية ٣٧.

١١٤ - سورة النساء، آية ١٢٣.

١١٥ - سورة الإسراء، اية ١١٠.

١١٦ - سورة آل عمران، آية ١٩٢.

١١٧ - سورة البقرة، آية ١٠٦.

١١٨ - أبو البركات الأنباري، الإنصاف، مسألة (٨٧).

١١٩ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ٤، ص٣٠.

١٢٠ - سورة فاطر، آية ٢٠.

١٢١ - سورة الأعراف، آية١٣٢. وانظر في هذا: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢، ص٣٢٢؛ وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص٤٢٠.

١٢٢ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص٤٨٧.

١٢٣ - أبو العباسي المبرد، المقتضب، جـ٢، ص٢٨٦. وانظر: أبا علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، جـ٢، ص٣٤٥.

١٢٤ - أبوبكر بن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص٢٦٢.

١٢٥ - السهيلي، نتائج الفكر، ص١٨٠ .

١٢٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٣، ص١٣٩ .

١٢٧ - سورة الحديد، آية ١٨ .

١٢٨ - أبو الحسن علي نور الدين الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ط٣ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، د . ت) جـ١ ، ص٢١٣ .

١٢٩ - سورة الإسراء، آية ١ . وانظر شروط جملة الصلة في: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢ ، ص٣٧؛ وخالد الأزهري، التصريح على التوضيح، جـ١ ، ص١٤١ .

١٣٠ - لا يوجد في ديوانه، تحقيق كرم البستاني (بيروت: دار صادر، ١٩٦٦م) وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية، جـ٢ ، ص٣٧، وعبدالقادر البغدادي في خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، جـ٥ ص٤٦٤ - ومن شواهد ابن هشام في المغني، ص٥٠٧، ٥١١، ٧٦١.

١٣١ - جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ١ ، ص٢٩٦ .

١٣٢ - سورة النساء، آية ٧٢ .

١٣٣ - سورة الأحزاب، آية٣٧ .

١٣٤ - سورة طه، آية ٧٨.

١٣٥ - سورة النجم، آية ١٠ .

١٣٦ - سورة البقرة، آية ١٧١ .

١٣٧ - سورة يس، آية ٣٥.

١٣٨ - سورة البقرة، آية ١٤٢ .

١٣٩ - سورة النساء، آية ١٦ .

١٤٠ - سورة الأنعام، آية ٣٦.

١٤١ - سورة الطلاق، آية ٤ .

١٤٢ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب، ص ١٤٢؛ ومن شواهد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ١، ص١٦٠.

١٤٣ - ابن مالك، التسهيل، ص٣٣.

١٤٤ - انظر: خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، جـ١، ص١٤١.

١٤٥ - سورة النحل، آية ٩٦.

١٤٦ - سورة النحل، آية ٥٣.

١٤٧ - أبوبكر بن السراج، الأصول، جـ٢، ص٢٢٣.

١٤٨ -المرجع السابق.

١٤٩ - جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ١، ص٣٠٤.

١٥٠ - سورة يوسف، آية ٢٠.

١٥١ - سورة الأعراف، آية ٢١.

١٥٢ - سورة الأنبياء، آية ٥٦.

١٥٣ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، جـ١، ص٣٠٥.

١٥٤ - ابن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص٢٢٤.

١٥٥ - شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، (بيروت: مكتبة الحياة، د. ت) ص٤٣٠.

١٥٦ - ديوان حسان، تحقيق د. سيد حنفي حسنين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٤م)، ص١١٤.

١٥٧ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، جـ١، ص٣٠٣.

١٥٨ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، جـ١، ص٣٠٣.

١٥٩ - انظر، سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص٣، ص٤٨٧، والمبرد؛ المقتضب، جـ٢، ص٢٨٦؛ وأبو علي الفارسي، التعليقة، جـ٢، ص٣٤٥.

١٦٠ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص٤٨٧-٤٨٨.

١٦١ - ديوان العجاج برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي: تحقيق عزة حسن (بيروت: دار الشروق العربي: ١٩٦٥م) ص٢٦٧.

١٦٢ - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، جـ٢، ص٢٢٦.

١٦٣ - انظر: الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٥م) جـ١، ص٢٨٨.

١٦٤ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص٤٨٧، والمبرد، المقتضب، جـ٤، ص٢٧٧.

١٦٥ - أبوبكر بن السراج، الأصول في النحو، جـ١، ص١٤٩ و جـ٢ ص١٢٧ وص٣٨١.

١٦٦ - السهيلي، نتائج الفكر، ص١١٧.

١٦٧ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٣، ص١٢٦.

١٦٨ - انظر: ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ١، ص١٣٥، شرح الأشموني، جـ١، ص١٥٠؛ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، جـ١، ص١٣٠.

١٦٩ - ابن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص١٢٧.

١٧٠ - ديوان طرفة بن العبد ص٣١.

١٧١ - أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي رواية ثعلب، شرح ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح جـ١، ص٣٩٠.

١٧٢ - شرح الأشموني على ألفية (بن مالك) جـ١، ص١٥٠.

١٧٣ - سورة المائدة، آية ٢٤.

١٧٤ - ابن مالك، التسهيل، ص٤٠.

١٧٥ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٨، ص١١٦.

١٧٦ - سورة آل عمران، آية ١١٩.

١٧٧ - سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص٣٥٤-٣٥٥.

١٧٨ - سورة آل عمران، آية ٦٦، ومنها سورة النساء آية ١٠٩، وسورة محمد (صلى الله عليه وسلم) آية ٣٨.

١٧٩ - أبو العباس أحمد ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص١٨٢ .

١٨٠ - ديوان النابغة الذبياني، تحقيق فوزي عطوي (بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، د . ت) ص٢٧ .

١٨١ - انظر: سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص٧؛ المبرد، المقتضب، جـ٤، ص٢٨٣؛ الرضي، شرح الكافية، جـ١، ص٣١٣، ابن يعيش، شرح المفصل جـ٣، ص٥٧؛ جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ٢، ص١١٨ .

١٨٢ - رأي الجمهور تبعاً لسيبويه أنّ أخصّ المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة، ثم المعرف بالألف واللام والموصلات.

وخالف في ذلك بعض النحاة منهم ابن السراج.

فإذا تقرر ذلك، فإن وجد الأخصّ في مذهب تابعاً لغير الأخصّ فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٣، ص٥٦؛ والرضي، شرح الكافية، جـ١، ص٣١٢ .

١٨٣ - سورة السجدة، آية ١٤ .

١٨٤ - المبرد، المقتضب، جـ٤، ص٢٨٤ .

١٨٥ - انظر الخلاف في أصل (ذا) وكيفية تصغيرها تبعاً له في : رضي الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، جـ١، ص٢٨٨ .

١٨٦ - حكم تصغير أسماء الإشارة كحكم تغير الأسماء الموصولة، انظر سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص٤٨٧ ؛ المبرد المقتضب، جـ٢، ص٢٨٦؛ وأبا علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، جـ٢، ص٣٤٥.

١٨٧ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية في النحو، جـ٢، ص٣.

١٨٨ - سورة التين، الآية ٤، ٥ .

١٨٩ - سورة البقرة، الآية ١٢٤ .

١٩٠ - سورة طه، آية ٦٧ .

١٩١ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢، ص٥ .

١٩٢ - يسمى ضمير الشأن أو الحديث إذا كان مذكراً. وضمير القصة إذا كان مؤنثاً نحو قوله تعالى:(واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) الأنبياء الآية ٩٧ .

١٩٣ - سورة الإخلاص، آية١ .

١٩٤ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، جـ١ ، ص٢٣٤ .

١٩٥ - سورة الجنّ، آية ١٩ .

١٩٦ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيوطي في الهمع، جـ١ ، ص٢٣٤ .

١٩٧ - من شواهد السيوطي في الهمع: جـ١ ، ص٢٣٥ .

١٩٨ - سورة التوبة، آية ١١٧ .

١٩٩ - مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م) جـ١ ، ص٣٧٢، ٣٧٣ .

٢٠٠ - سورة الكهف، اية ٥٠ .

٢٠١ - ينسب النحاة هذا البيت إلى زهير بن أبي سلمى. ولم أجده في النسخة التي اطلعت عليها وهي بشرح أبي العباس ثعلب. والبيت من شواهد ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، جـ٢ ، ص٢٨٥، وشرح شذور الذهب، ص١٥١ .

٢٠٢ - الرضي الإستربادي، شرح الكافية، جـ٢، ص٣١٥.

٢٠٣ - انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص١٨١ .

٢٠٤ - انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ٢، ص١٦٦؛ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، جـ٢، ص٢٨٣، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص١٣٧ .

٢٠٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، طـ٥١ (بيروت: دار الكتاب الجديد: ١٩٧٤م) ص١٦٢ .

٢٠٦ - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، جـ١، ص٢٩٧.

٢٠٧ - سورة الأنعام، آية ٢٩.

٢٠٨ - سورة القدر، آية ١.

٢٠٩ - سورة البقرة، آية ١٨٥.

٢١٠ - سورة فاطر، آية ٤٥.

٢١١ - سورة هود، آية ٦.

٢١٢ - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٢، ص٤٣؛ ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، جـ١، ص٤٩٢؛ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٠؛ ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جـ١، ص١٩٤؛ خالد الأزهري التصريح على التوضيح، جـ١، ص٣٤١؛ جلال الدين السيوطي، الهمع، جـ٢، ص١٩٩.

٢١٣ - سورة سبأ، آية ١٨.

٢١٤ - سورة الإسراء، آية ١.

٢١٥ - سورة غافر، آية ٤٦.

٢١٦ - سورة يوسف، آية ٧٦.

٢١٧ - سورة يوسف، آية ٩.

٢١٨ - سورة الفرقان، آية ١٣.

٢١٩ - نسب لرجل من الجن. وهو من شواهد ابن عصفور، المقرب، جـ١، ص١٤٧؛ وأحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع، جـ٣، ص٨٧.

٢٢٠ - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص٢٣٠.

٢٢١ - سورة الجنّ آية ٩.

٢٢٢ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص٢٧٥.

٢٢٣ - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، جـ١، ص٣٧٩.

٢٢٤ - انظر: أبا البركات الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٦٣) وابن يعيش، شرح المفصل، جـ٣، ص٤٤.

٢٢٥ - السيوطي، همع الهوامع، جـ٢، ص١٢٤.

٢٢٦ - ابن مالك، التسهيل، ص١٦٥.

٢٢٧ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ١، ص٣٣٥.

٢٢٨ - من شواهد أبي البركات الأنباري في الإنصاف، مسألة (٦٣)؛ وابن يعيش في شرح المفصل، جـ٣، ص٤٤؛ وابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، جـ٣، ص٢٢؛ وشرح شذور الذهب، ص٢٣٠.

وقد أورد أبو البركات الأنباري شواهد كثيرة على هذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، فليراجع في مسألة رقم (٦٣).

٢٢٩ - ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، جت٢، ص٢١١.

٢٣٠ - انظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، جـ٣، ص٢٢.

٢٣١ - زين الدين بن معطي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناجي (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه د. ت) ص١٨٤.

٢٣٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ١، ص ١١١.

٢٣٣ - أثير الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف بن حيان، تفسير البحر المحيط (الرياض: مطبعة النصر الحديثة، د. ت) جـ٣، ص ٣٩٨.

٢٣٤ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ٢، ص ٢٥.

٢٣٥ - عباس حسن، النحو الوافي، ط٥، (القاهرة: دار المعارف، د. ت) جـ٢، ص ٢٠٨ (هامش).

٢٣٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، جـ١، ص ١١١.

٢٣٧ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ١، ص ١١٤.

٢٣٨ - سورة يوسف، آية ٥.

٢٣٩ - سورة الإسراء، آية ١١١.

٢٤٠ - سورة المزمل، آية ٨.

٢٤١ - سورة نوح، آية ١٧.

٢٤٢ - سورة النازعات، آية ١.

٢٤٣ - سورة العاديات، آية ٢.

٢٤٤ - أبو البقاء العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن ط، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٧٩م)، جـ٢، ص ١٤٩ و١٥٨.

٢٤٥ - انظر، أبا القاسم جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (طهران، منشورات أفتاب، د. ت)، جـ٤، ص ١٦٣؛ وأبا البقاء البكري، إملاء ما من به الرحمن، جـ٢، ص ١٤٩؛ الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ، ص ١١٦؛ وأبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، جـ٨، ص ١١٦.

٢٤٦ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص ٦١٩؛ أبو حيان، البحر المحيط، جـ٧، ص ٢١٦.

٢٤٧ - سورة الأحزاب، آية ١٠.

٢٤٨ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد أبي حيان في البحر المحيط، جـ٧، ص ٢١٦.

٢٤٩ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٢٦٦.

٢٥٠ - خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، جـ١، ص ٣٢٩.

٢٥١ - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص ٢٣٤.

٢٥٢ - انظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص ٢٣٤.

٢٥٣ - أبو العباس المبرد، المقتضب، جـ٣، ص ٣٢.

٢٥٤ - سورة الحاقة، آية: ٧.

٢٥٥ - سورة البقرة، آية: ٢٦٠.

٢٥٦ - سورة النمل، آية: ٤٨ .

٢٥٧ - سورة العنكبوت، آية: ١٤ .

٢٥٨ - سورة الكهف، آية ٢٥. وانظر تخريج القراءة في أبي حيان، تفسير البحر المحيط، جـ٨، ص ١١٧ .

٢٥٩ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص ٢٩٧ .

٢٦٠ - لا يعرف قائله، وهو من شواهد أبي البركات الأنباري في الأنصاف، جـ١، ص ٣٠٩. وانظر رأي الكوفيين في، الإنصاف، مسألة (٤٢).

٢٦١ - انظر: سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص ٢٩٦، وأبا العباس المبرد، المقتضب، جـ٢، ص ١٧٦، وأبا البركات الأنباري، الإنصاف، مسألة (٤٣).

٢٦٢ - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٦، ص ٣٣.

٢٦٣ - سورة يوسف، آية: ٤ .

٢٦٤ - سورة التوبة، آية ٣٦.

٢٦٥ - سورة البقرة، آية: ٦٠ .

٢٦٦ - سورة المدثر، آية: ٣٠.

٢٦٧ - انظر: أبا حيان، البحر المحيط، جـ٨، ص ٣٧٥.

٢٦٨ - انظر: أبا العباس المبرد، المقتضب، جـ٢، ص ١٦٥، الرضي الإستراباذي شرح الكافية، جـ٢، ص ١٥٢ .

٢٦٩ - سورة الأعراف، آية: ١٦٠ .

٢٧٠ - انظر: أبا حيان، البحر المحيط، جـ٤، ص ٤٠٧ .

٢٧١ - سورة ص، آية: ٢٣ .

٢٧٢ - سورة الأعراف، آية ١٤٢ .

٢٧٣ - سورة الحاقة، آية: ٣٢.

٢٧٤ - سورة النور، آية: ٤

٢٧٥ - سورة المجادلة، آية: ٤ .

٢٧٦ - انظر: سيبويه، الكتاب، جـ١، ص ٢٩١، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ٨، ص٤ .

٢٧٧ - سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص ١٦٠، وشرح ابن عقيل، جـ٣، ص ٤١ .

٢٧٨ - ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط ١ (بيروت: دار الثقافة: ١٩٦٠م) وانظر هذه المسألة في، الإنصاف، مسألة (٤١).

٢٧٩ - من شواهد سيبويه في الكتاب، جـ٢، ص ١٦٧ . ديوان شعره: ١١٣ .

٢٨٠ - سورة البقرة، آية ٢١١ .

٢٨١ - سورة الأنعام، آية ٦ .

٢٨٢ - الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، جـ٢، ص ٩٤ .

٢٨٣ - سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص ١٧٠ .

٢٨٤ - ابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٢٤٨ .

٢٨٥ - سيبويه، الكتاب، جـ٢، ص ١٧٠ .

٢٨٦ - سورة آل عمران، آية ١٤٦ .

٢٨٧ - سورة العنكبوت، آية: ٦٠ .

٢٨٨ - سيبويه، الكتاب، جـ٣، ص ٥٦١ .

٢٨٩ - سورة الزلزلة. آية: ٧.

٢٩٠ - سورة آل عمران، آية ٩١ .

٢٩١ - سورة مريم، آية: ٤ .

٢٩٢ - سورة النساء، آية ٤ .

٢٩٣ - سورة القمر، آية: ١٢ .

٢٩٤ - سورة الكهف، آية: ٣٤.

٢٩٥ - سورة النساء، آية: ٧٩.

٢٩٦ - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٩٣م) ص ٨٣.

٢٩٧ - اختلف في نسبه إلى قائل معين، فنسبه ابن جني في الخصائص، جـ٢، ص ٣٨٤، إلى المخبل السعدي. وقد ذكر أن البيت رواه الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبو إسحاق: (وما كان نفسي بالفراق تطيب).

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وإلى هذا ذهب أبو البركات الأنباري في الإنصاف: مسألة (١٢٤).

٢٩٨ - ابن جني، الخصائص، جـ٢، ص ٣٨٤.

٢٩٩ - انظر: أبا بكر بن السراج، الأصول في النحو، جـ٢، ص ٢٣٠.

المصادر والمراجع:

١ - الأشباه والنظائر في النحو-جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

٢ - الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

٣ - إملاء ما من به الرحمن - أبو البقاء العكبري، ط١، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٩٧٩م.

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، القاهرة،د. ت.

٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٠م.

٦ - الإيضاح العضدي - أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧ - الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م.

٨ - البسيط في شرح الجمل - ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٠ - التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.

١١ - تفسير البحر المحيط - أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د . ت .

١٢ - جمهرة اللغة - ابن دريد، دار صادر، بيروت، د.ت.

١٣ - الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م. دار صادر، بيروت،د. ت

١٤ - خزانة الادب ولب لباب لسان العرب - عبدالقاهر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢ مطبعة المدني، القاهرة. ١٩٨٤م.

١٥ - الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د. ت .

١٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع.

أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

١٧ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١، دار الكتاب الجديدة. بيروت، ١٩٧٤م.

١٨ - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٩ - ديوان امرىء القيس، دار صادر، بيروت، د . ت.

٢٠ - شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، مكتبة الحياة، بيروت،د. ت.

٢١ - ديوان جميل بن معمر - دار صادر، بيروت د . ت .

٢٢ - ديوان حسان بن ثابت - شرح د. عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، د . ت .

٢٣ - ديوان حسان - تحقيق د. سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢٤ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم الورد، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٥ - ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، د . ت .

٢٦ - ديوان العجّاج، برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، ١٩٦٥م.

٢٧ - ديوان علي بن أبي طالب، شرح د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٨ - ديوان الفرزدق - تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

٢٩ - ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

٣٠ - ديوان النابغة الذبياني - تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، د . ت .

٣١ - ديوان النابغة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د . ت .

٣٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٣ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، د . ت .

٣٤ - شرح التصريح على التوضيح - خالد عبدالله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د . ت .

٣٥ - شرح ديوان ذي الرمة - أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط٢، بيروت: مؤسسة الإيمان: ١٩٨٢م.

٣٦ - شرح ديوان زهير أبي سلمى - أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

٣٧ - شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٣٨ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١٠، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٥ - ١٩٦٨م.

٣٩ - شرح شواهد المغني - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تعليق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د . ت .

٤٠ - شرح الكافية في النحو - رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلميه، بيروت، د.ت .

٤١ - شرح كتاب سيبوية - أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئه العامه للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.

٤٢ - شرح المفصل - موفق الدين بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د . ت .

٤٣ - شعر النابغة الجعدي - الطبعة الأولى، منشورات المكتب الاسلامي، دمشق ١٩٦٤م.

٤٤ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، د . ت .

٤٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت د . ت .

٤٦ - صحيح البخاري بحاشية السندي - أبو عبدالله محمد بم إسماعيل البخاري، دار المعرفة، بيروت، د . ت .

٤٧ - ضرائر الشعر - ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد ابراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، القاهرة ١٩٨٠م.

٤٨ - الفصول الخمسون - زين الدين بن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د . ت .

٤٩ - الكتاب ، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

٥٠ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارالله الزمخشري، منشورات أفتاب، طهران، د . ت .

٥١ - لسان العرب - ابن منظور، دار صادر، بيروت، د . ت .

٥٢ - مجمع الأمثال - أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٢م.

٥٣ - مجمل اللغة - أحمد بن فارس، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

٥٤ - مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٤م.

٥٥ - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،
عوض بن حمد القوزي، ط١، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٦ - المغني الجديد في علم الصرف - محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، د.ت .

٥٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، د . ت.

٥٩ - مقاييس اللغة - أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران،د.ت .

٦٠ - المقتضب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ .

٦١ - المقرب - علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الحواري وعبدالله الجبوري، ط١ ، مطبعة العاني.

٦٢ - أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٨٤م.

٦٣ - النحو الوافي - عباس حسن، ط٥، دار المعارف، القاهرة، د . ت .

٦٤ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، تحقيق عبدالعالم سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

٦٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، د . ت .